

تحليل تقلبات اسعار النفط الخام واثارها على الاستقرار الاقتصادي في كل من (العراق والجزائر  
والسعودية) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠) \*

أ.م.د. محمد علي حميد مجيد رشاش سالم جبار الزبيدي

جامعة كربلاء // كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

من اهم التحديات الداخلية التي تواجه اقتصاد البلدان العربية النفطية هو الاعتماد على قطاع النفط وايرادات تصديره الذي يرتبط بالأسواق الدولية، الامر الذي جعل اقتصادات هذه البلدان عرضة للتقلبات التي تشهدها اسعار النفط الخام وتأثيرها في اداء الاقتصاد الكلي، وبالتالي تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للبلد، وتبرز اهمية الدراسة من خلال معرفة تباين اعتماد البلدان على النفط من خلال تحليل وقياس تأثير تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في بلدان عربية نفطية مختارة (سعودية العراق الجزائر) للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)، يتضمن هدف الدراسة معرفة الية تحديد اسعار النفط الخام في تطوره التاريخي. وتحديد حجم الاحتياطي ونتاج النفط وصادراته واستهلاكه في البلدان المحددة. والتعرف على تأثير التقلبات اسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في البلدان المختارة. واطهرت نتائج التحليل على وجود تأثير ايجابي بين اسعار النفط ومعدلات النمو والتضخم وتأثير سلبي بين اسعار النفط الخام ومعدلات البطالة.

Abstract

from important defiance's the built in that confront economics countries Arabic oil , he depending on oil and crude oil revenues , that could relation on market international ,these has made these economies vulnerable to fluctuation in crude oil prices and their impact on macroeconomic performance, subsequently effect on Economic Stability .Based on the importance of research through the analysis knowingness imparity depending on oil from thorough analysis and measuring fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability in countries Arabic oil select (Iraq ,Algeria ,Saudi)for the period (1990-2010), The aim involves select all from volume production ,reserve and export and consuming oil in (Iraq ,Algeria ,Saudi )for the period (1990-2010),Add on Knowing fluctuation in crude oil prices and reflections on variables the Economic Stability . The results of economic analysis showed there is a positive impact of changes in crude oil prices inflation and growth economics ,and relation negative between changes crude oil prices and rate unemployment.

\* بحث مستل من رسالة ماجستير للطالبة

## المقدمة :

يعد النفط الخام واحداً من أهم مصادر الطاقة في العالم ، ويشكل سلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية. وقد شهدت الأسواق الدولية للنفط الخام منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين تغيرات هيكلية تمثلت في زوال حالة احتكار طرفي السوق من قبل الشركات النفطية الاحتكارية العملاقة، وذلك بعد ان فقدت تلك الشركات احتكارها المطلق لعملية الانتاج في عدد كبير من البلدان المالكة للنفط الخام، وبالمقابل برز دور منظمة الاقطار المصدرة للنفط (OPEC) كقوة مقابلة، وعلى نحو خاص في اواخر عام ١٩٧٣ بعد قرار الحظر النفطي العربي والقفزة السعرية الاولى وكذلك عن طريق الحوار بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط الخام لضمان استمرار امدادات النفط الخام وبأسعار عادلة، وأن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية ، فضلا عن وجود قوى محرّكة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية وحجم الاحتياطي وسعر الخصم ومعدل النمو الاقتصادي وغيرها وبعد النفط سلعة هامة في التجارة الدولية إذ تشكل صادرات النفطية الدول المنتجة للنفط نسبة مرتفعة من تجارتها الخارجية ولأنها تتميز بعلاقات إنتاجية متخلّفة فإنها تعجز عن توفير السلع والخدمات لسد احتياجات الطلب المحلي وهي بذلك تكون مجبرة إلى اللجوء إلى الاستيراد من الدول المتقدمة وايضا لعدة مصادر دخل رئيسي للدول المنتجة للنفط باعتماد هذه الدول على الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في تكوين دخلها لذلك فان أي تغير في أسعار النفط سوف يؤثر بدرجة كبيرة على نشاطها الاقتصادي . و تسعى كل من السياستين النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية إلى تحجيم مستوى التقلبات الاقتصادية وخاصة التقلبات في النمو الاقتصادي ومعدلات كل من التضخم والبطالة التي تحدث نتيجة تقلبات اسعار النفط الذي يكون العنصر الاساسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية النفطية.

**مشكلة البحث:** -إن اعتماد الدول على إنتاج سلعة واحدة وتصديرها يعد أمرا في غاية الخطورة وتحذر منه المراجع الاقتصادية كافة، ولم تزل معظم البلاد العربية المنتجة للنفط تعتمد بشكل كبير على قطاعها الاقتصادية مما يهدد حياة مواطنيها ومستقبل أجيالها القادمة .

**فرضية البحث:** تعاني معظم البلدان النامية من قلة رأس المال الذي يعد واحداً من عناصر التنمية الاقتصادية، ووفرة رأس المال عند البلدان العربية المصدرة للنفط يعني زوال احد عوائق التنمية الاقتصادية، والتي تعني كذلك خفض اعتماد هذه البلدان على إنتاج النفط وتصديره مما يقلل من انعكاس تقلبات سوق النفط العالمية على اقتصاداتها أي عكس ما تعانيه البلدان العربية المصدرة للنفط من مشاكل وصعوبات وأزمات في حال انخفاض سعر النفط في السوق العالمية .

**أهمية البحث :** - يشكل البحث محاولة للتعرف على مرونة اقتصاديات الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط اعتماداً على النفط بتحليل وقياس تقلبات سعر النفط وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادية في بعض البلدان العربية مثل (المملكة العربية السعودية والعراق والجزائر ) للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) .

**هدف الدراسة:** - تهدف الدراسة إلى

- معرفة آلية تحديد اسعار النفط الخام في تطوره التاريخي.
- تحديد حجم الاحتياطي وانتاج النفط وصادراته واستهلاكه في (العراق والسعودية والجزائر) .



• التعرف على تأثير تقلبات اسعار النفط الخام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في المبحث الاول:

#### مفهوم اسعار النفط الخام والاستقرار الاقتصادي

اولاً: مفهوم سعر النفط:- من البديهيات المعروفة اقتصادياً إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب عليها وان هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة وهذا يسمى اقتصادياً (بحالة التوازن) والسعر الذي تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة يسمى (السعر التوازني) أو سعر السوق (1)، أما تعريف سعر النفط الخام فهو قيمة السلعة النفطية معبراً عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معين ومعلومين وان العلاقة بين السعر النفط وقيمتة ليست ثابتة أو متساوية بل هي في الكثير من الأوقات كانت العلاقة غير متكافئة، ويعرف أيضاً بالقيمة النقدية لبرميل النفط الخام والمعبر عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار)\* (2). وينظر إلى سوق النفط على أنها وحدة العرض والطلب للسلعة النفطية في مدة زمنية معينة أي تفاعل متغيرات كل من العرض والطلب النفطي والمتغيرات المرتبة بهما والتأثيرات المتبادلة بينهما، فإذا حدث توافق فانه يؤدي إلى توازن السوق النفطية واستقرارها، أما إذا حدث تعارض فان ذلك يؤدي إلى اختلاف في السوق النفطية فتظهر ما يسمى بالفائض النفطي أو العجز النفطي (3)، وهذا الاختلاف يسمى بتقلبات أسعار النفط التي تعبر عن التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في أسعار النفط والتي تكون حادة في بعض الأحيان إلى درجة تترك آثاراً واضحة سواء على المستهلك أو المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الأثر فيما بينها (4)، وان تقلبات أسعار النفط هي نتاج الاختلالات التوازنية بين العرض والطلب والتي تنشأ من أحداث مختلفة ومتنوعة مثل الحروب والأزمات الاقتصادية وغيرها (5).

#### ثانياً: الاستقرار الاقتصادي

مفهوم الاستقرار الاقتصادي:- يختلف الاقتصاديون فيما بينهم على تعريف الاستقرار الاقتصادي ولكن ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة هو نمو الاقتصادي بمعدلات مقبولة في ظل استقرار الأسعار والتوظيف (6)، ويعرف كذلك بأنه بيئة اقتصادية خالية من التذبذب أو التقلب في متغيرات الاقتصاد الكلي فعندما ينمو الاقتصاد بمعدل معتدل تحت تضخم واطئ ومستقر يعد الاقتصاد مستقراً اقتصادياً ومن جانب آخر فالركود ودورات الأعمال الاقتصادية ذات أفق زمني قصير والموازنة غير المستدامة للمدفوعات تؤدي إلى إجمالي تقلب سعر الصرف الأجنبي وصعود حاد في الموازنة المالية وهبوطها وتضخم عالٍ وثابت أو متقلب

1 - محمد أزهري سعيد السماك و زكريا عبد الحميد باشا. دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل. الطبعة الأولى 1980 - ص222.

\* (البرميل يساوي 42 غالون أو حوالي 143.12 لتر)

2 - وسام حسين علي حسين الدليمي. اثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة (أوبك) للمدة 1990-2007. رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار 2007-ص10.

3 - أسماء منسي ياسين النعيمي. منظمة الأقطار المصدرة للبتترول OPEC في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع إشارة للعراق. رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 2007. ص120

4 - عباس فاضل رسن التميمي. اثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم. رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء 2011-ص28.

5 - محمد علي إبراهيم العامري وميثم ربيع هادي. اثر التبدل في نظم فعاليات التسعير على تنامي مخاطرة أسعار النفط الخام. مجلة العراقية للعلوم الإدارية جامعة كربلاء المجلد 5 العدد 17 أيلول 2007 ص23.

6 - متوكل بن عباس محمد مهلهل. مبادئ الاقتصاد مدخل عام. دار المريخ. الرياض المملكة العربية السعودية. 2009-ص33.

يؤدي إلى مخاوف عدم استقرار مالٍ وجميعها إشارات عن عدم استقرار اقتصادي قد تزيد حالات عدم التأكد وتقلل من التشجيع على الاستثمار وتبطئ النمو الاقتصادي وتقلل الرفاهية الاجتماعية، عند تقليل عدم الاستقرار الاقتصادي يمكن أن يزيد النظام الاقتصادي من جودة الحياة بتعزيز معايير العيش برفع الإنتاجية والكفاءة التي تؤدي إلى مستويات توظيف مستدامة . وكذلك بتقليل التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى السعر أو الاستهلاك الحقيقي في ظل الصدمات العشوائية العابرة (١) .

متغيرات الاستقرار الاقتصادي

١. استقرار مستويات الأسعار :إن استقرار العام للأسعار يعني عدم وجود اتجاه ملحوظ او حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار ،إما حدوث تغيرات نسبية في أسعار السلع الفردية (والتي تعكس تغيرات في التفصيلات الشخصية للأفراد) فلا تتعارض مع استقرار المستوى العام للأسعار، ولكن هذا لا يعني انه لا يوجد أي تقلب في الأسعار ، إذ إنَّ التقلب ضروري لحل بعض المشاكل ، حيث إنها تتضمن السماح لتغير أسعار بعض السلع المختلفة بسهولة لتتوافق مع الطلب الخاص بها سبب تغير ميول المستهلكين ، وفي ظروف العرض أي نفقات الإنتاج أيضا ، ومما يؤدي إلى تكيف الإنتاج مع الاستهلاك (٢) ، و يكون الارتفاع لمدة من الزمن بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإنَّ القيمة التي يشتري بها من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود (٣)، والتضخم يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة من تعريفه. فإذا ما زاد السعر مرة واحدة فلا ضرورة لعمل سياسة مضادة لأنه بعد انقضاء مدة التكيف تتوقف الأسعار عن الارتفاع مما يجعل السياسات التي اتخذت لوقف ارتفاع الأسعار غير ضرورية. وكما حدث في عام (1973) عندما تضاعفت أسعار البترول أربع مرات مما سبب زيادة مفاجئة في المستوى العام للأسعار وعلى الرغم من ذلك وبعد فترة من الزمن تكيف الاقتصاد لمثل هذا المستوى الجديد من الأسعار التي كفت عن الارتفاع(٤).

٢. العمالة الكاملة (Full Employment): ويعني بالعمالة الكاملة بانها مستويات من البطالة التي تحدث عندما تكون معدلات البطالة الاحتكاكية والدورية والهيكلية تكون طبيعية(٥). ان التوظيف الكامل لا يعني أنَّ جميع من بالقوة العاملة قد حصل على وظيفة. ففي أي مجتمع حر متحرك لابد من وجود حجم ما من البطالة الطبيعية يعدُّ عاديا في هذه المجتمعات ،وان العرف الاقتصادي يعبر عن التوظيف الكامل اذا لم تزيد البطالة عن ( 4%- 5% ) من حجم القوى العاملة ويرجع ذلك إلى احتمال وجود بعض البطالة

١ - عبدالله خضر عبطان السبعواوي - دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة 1985-2010 اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل -2012 ص123

٢ - محمد سامي عبد الله . الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (1980-2002) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - 2005 ص31

٣ - Karl E. case –Ray Fair Pearson Education –INC ,Upper, saddle River-England -2012- p143

٤ - مايكل ايدجمان - ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ - الرياض السعودية 1999 ص363

٥ - Arthur O.sullivan- Survey of Economics –Principles, Applications, and Tools –, other –2005- u.s- p٣١٢.



الموسمية او المؤقتة خلال الوقت الذي ينقضي بين الانتقال من عمل لآخر او التعرف على اماكن الوظائف الشاغرة (١)، وان بعض انواع البطالة كالبطالة الاحتكاكية والهيكلية لا يمكن استئصالها بشكل كامل من سوق العمل ولا بد من وجود حد ادنى للبطالة لأن تخفيض معدل البطالة الاجمالي إلى الصفر هو أمر مستحيل في أي مجتمع من المجتمعات وقد تكون غير مرغوب فيه لأنه يعني عمليا تقييد حرية العمال في الانتقال من عمل إلى آخر وأن يقللوا بأول فرصة عمل تتاح لهم بدلاً من السعي للحصول على أفضل الفرص (٢).

٣. تحقيق نمو اقتصادي مستدام : النمو الاقتصادي هو احد اهداف السياسة الاقتصادية الرئيسية التي تسعى اليها جميع بلدان العالم في سبيل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستويات اعلى من النمو الاقتصادي، ويقاس عادة هذا النمو بمعدلات الزيادة في الناتج الكلي المتحققة عن زيادة الطاقات الانتاجية للمجتمع ويعرف النمو الاقتصادي على انه حصول زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي الحقيقي او اجمالي الناتج الوطني الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي (٣) ويقصد بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) بأنه يمثل قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع او الاقتصاد المحلي في مدة زمنية معينة (عادة عام)، ويعدّ مقياس الناتج المحلي الحقيقي مقياسا اكثر دقة لقياس مستوى اداء الاقتصاد وانجازه او لقياس التغيرات في الانتاج الحقيقي وبالتالي للوصول إلى معرفة مستوى الرفاهية المادية الحقيقية التي يتحصل عليها او يحققها افراد الدولة او المجتمع، إذ ان الذي يحقق رفاهية الفرد ليس كمية النقود التي يحصل عليها وإنما كمية السلع والخدمات التي يتم شراؤها بهذه النقود (٤). ويحدث النمو الاقتصادي السنوي اذا كان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في عام الحالية اعلى من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في العام السابق، ويعدّ الارتفاع والانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي معبرا في الغالب عن تحسن او تدهور في النشاط الاقتصادي (٥).

المبحث الثاني: تحليل تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في دول عربية  
نפטية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

أولاً: تحليل تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد العراقي:

١- اثر تقلبات أسعار النفط على البطالة في الاقتصاد العراقي: تعد البطالة من المشاكل التي تعاني منها معظم المجتمعات العالم، وان كانت بنسب متفاوتة، لا سيما مجتمعات الدول النامية ومنها دولنا العربية. وياتت هذه المشكلة تقلق أصحاب القرار في تلك الدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر. إما في العراق فكان الامر مختلفا عنه في كثير من الدول العربية في مدة السبعينات وبداية الثمانينات، إذ لم يكن الاقتصاد العراقي يعاني من بطالة واضحة بسبب البرامج التي تضمنها الخطط التنموية الخمسية والتي

١- متوكل بن عباس محمد مهلهل-مصدر سبق ذكره ص33-34

٢- نزار سعد الدين و ابراهيم سليمان قطف. الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات. دار الحامد-عمان الاردن الطبعة الاولى-2006 ص250

٣- ينظر إلى

٤- William Boyes –Michael mellvindk -principles of macroeconomic –2001-McGRAW HILL COMPANIES INC.P140

ب- مصطفى بن ساحة - اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة بغرداية الجزائرية لعام 2010-2011 ص3

٥- حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي دار المسيرة -عمان- الاردن. الطبعة الثانية 2011 ص73

٥- مصطفى بن ساحة-مصدر سبق ذكره ص4

تتصف بحالة الاستخدام الكامل وفوق الاستخدام الكامل إذ كان بمقدار ٣,٧%، إلا إن الظروف التي مر بها العراق والمعروفة بحرب الخليج الأولى والثانية والعقوبات الاقتصادية على العراق، قد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم أولويات المشاكل التي يعاني منها العراق، وأصبحت البطالة من أكبر وأعقد المعضلات التي تواجهه، قد أدت إلى اختلال كبير في سوق العمل، وأصبح الاقتصاد العراقي عاجزاً عن استثمار العمالة الموظفة فيه، فضلاً عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة فيه لتصبح معضلة مستعصية، وهذا بخلاف ما موجود من البطالة في الدول المتقدمة والتي ارتبط ظهور البطالة فيها مع نقص الطلب الكلي الفعال<sup>(١)</sup>، ولقد أدت حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ والعقوبات الاقتصادية التي فرضت عليه الذي أدى إلى تدمير مقومات الاقتصاد العراقي وتوقف معظم قطاعاته مما أدى إلى انخفاض مستلزمات الإنتاج التي تستورد من الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية الشاملة وكذلك لتوقف تصدير النفط وبسبب تلك الأوضاع فقد تراجعت حركة التشغيل<sup>(٢)</sup> إذ بلغ معدل البطالة ٣,٩٨% عام ١٩٨٧ وازدادت معدلات البطالة لتصل إلى ٨,٥٤% عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت إلى ١٣,٩% عام ١٩٩٦ تعود أسباب البطالة في العراق إلى الوضع الغير طبيعي الذي عاشه الاقتصاد العراقي<sup>(٣)</sup>، في عام ١٩٩٧ وصل معدل البطالة إلى ١٥% للذكور في حين بلغت النسبة 2.1% للإناث ويعزى ذلك إلى دخول أعداد كبيرة من النساء إلى قوة العمل وإلى تسريح أعداد كبيرة من الأفراد مما زاد من أعداد الباحثين والراغبين عن العمل من دون أن تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لأن الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في إيرادات النفطية بسبب انخفاض الأسعار ومن قصور في جهازه الإنتاجي لأن كل الجهود كانت موجهة نحو تغطية النفقات العسكرية<sup>(٤)</sup>، فزيادة قوى العاملة الموجودة بالاقتصاد من ٢٨٢٥٥٦٨ عام ١٩٩٠ إلى ٤١٠٧٥٢٣ عام ١٩٩٩ وكان معدل النمو (٤٥,٤%) وعلى الرغم من ذلك فإن معدلات البطالة ارتفعت لتصل إلى ١٣,٥% في الوقت نفسه ارتفعت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان ١٥,٨% في عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٧% عام ١٩٩٩. وبسبب انخفاض أسعار النفط من ٢٥,٦ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١١,٧ دولار عام ١٩٩٨، فقد أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، وقد قاد ذلك إلى تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع بسبب عدم القدرة على توفير رؤوس أموال كافية للاستمرار بالاستثمار. وبذلك تراجعت حركة التشغيل ليدفع بمشكلة البطالة إلى التفاقم<sup>(٥)</sup>، وتفاقم وضع البطالة منذ عام ٢٠٠٣ إذ أوصل إلى ٢٨,١% وهي نسبة عالية من اجمالي القوى العاملة بسبب التخلي عن الجيش العراقي السابق

١ - عيادة سعيد حسين - البطالة في الاقتصاد العراقي: اسبابها وسبل معالجتها - مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية -

المجلد 4- العدد 8- السنة 2012-ص 80

٢ - اسماء خضير ياس وهيثم عبد القادر الجنابي- واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها - مجلة كلية التراث الجامعة - العدد الثامن

ص. 59

٣ - عقيل شاكر عبد المهدي الشرع - تحليل مؤشرات الاصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر

والعراق) دراسة حالة للمدة 1985-2007- اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة - 2008-ص 229.

٤ - مالك عبد الحسين احمد مصدر سبق ذكره ص 99

٥ - مصدر نفسه ص 100.



وموظفي الاجهزة الامنية<sup>(١)</sup>، وبسبب توقف تصدير النفط شهور متعددة من العام نفسه أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية وكذلك تدهور القطاعات الأخرى بشكل تام ولكن تراجع معدلات البطالة من ٢٨,١% عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦,٨% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ١٧,٩٧% عام ٢٠٠٥ وإلى ١٧,٥٠% عام ٢٠٠٦ وإلى ١٥,٣٤% عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٥% عام ٢٠٠٩ ويرجع هذا التحسن مع ارتفاع معدلات التشغيل واحتواء العديد من العاطلين كثير من مؤسسات الدولة، أي أن القوى العاملة ازدادت من ٤٧٢١٧٨٩ عامل عام ٢٠٠١ إلى ٦٩٥٣٤٤٤ عامل عام ٢٠٠٩ و(معدل النمو ٤٧,٣%) وزيادة عدد السكان من ٢٤٨١٣ مليون نسمة عام ٢٠٠١ إلى ٣٢١٠٥ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، كما كان نمو القوى العاملة في العراق كبيراً إذ بلغت نسبة قوى العاملة إلى مجموع السكان من ١٩% عام ٢٠٠٣، إلى ٢١,٧% عام ٢٠٠٩، فضلاً عن ذلك ومع الأخذ بنظر الاعتبار الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، فإن هناك جملة من الأسباب أدت إلى انخفاض معدلات البطالة في العراق في هذه المدة<sup>(٢)</sup>. شهدت أسعار النفط تحسناً ملحوظاً إذ وصل ٧٥,٠ عام ٢٠٠٨ بعد كان ٢١,٨ عام ٢٠٠٢ أدى ذلك إلى تحسن عائدات تصدير النفط، وهو الذي جعل بمقدور الحكومة من استيعاب عدد من قوة العمل في مؤسسات القطاع العام اثر استمرار السياسة المالية بطرح الدرجات الوظيفية الشاغرة وان كانت مفيدة بغية تلافي استمرار مشكلة التدهور في ملاك القطاع العام. فان انخفاض نسبة البطالة جاء بعد استيعاب القطاع الحكومي المدني نسبة كبيرة من العاطلين من قبل القوات والاجهزة الامنية بمختلف صنوفها، ولكن ذلك ومن وجهة نظر سياسة التشغيل الفاعلة تعدّها تشوهات في التشغيل والمطلوب اعادة النظر في البنية الاقتصادية لتحقيق معدلات التشغيل الحقيقية<sup>(٣)</sup> وان هذا التوجه قد يخلق اعباءً اقتصادية اضافية كونه يؤدي إلى تدهور الجهاز الاداري للدولة، مما يتطلب وضع الحلول الجدية لها لأنها ظاهرة معقدة ومركبة في آن واحد، لأنها تتعلق باعادة الاعمار والوضع الامني، اذ لا يمكن الحد منها ما لم يتحسن الوضع الامني، كما يصعب تحسين الوضع الامني، ما لم يتم الحد من البطالة، لذا فان الامر يتطلب كسر هذه الحلقة المفرغة، بإعادة الاعمار وتشجيع القطاع الخاص ومنح الامتيازات والضمانات له<sup>(٤)</sup> أما سياسات توازن سوق العمل فمن المؤكد ان يجري تمويل هذه البرامج من الإيرادات النفطية ومن المساعدات التي تقدمها مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي) وسيكون من شأن ذلك زيادة معدل التشغيل في الاقتصاد، وانخفاض البطالة، في مدة الاعمار<sup>(٥)</sup>.

٢- اثر تقلبات أسعار النفط في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي : ان الاقتصاد العراقي لم يعرف التضخم الا بعد أن بدأت الحروب، وتأخذ مداها وان التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في أسعار المشتقات او الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت بسبب الانفاق الجاري من الانفاق العام، بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية، ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في القطاع الانتاجي، كنتيجة للتدهور الذي اصاب قطاعاته الانتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية

١. اسلام محمد محمود عبد العاطي- الاصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار-2009-ص126.

٢. بحث مقدم إلى وزارة المالية العراقية-الدائرة الاقتصادية-البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق-ص8.

٣. عقيل شاكر مهدي الشرع-مصدر سبق ذكره-ص229.

٤. تقرير الاستراتيجية العراقي لعام 2008-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية-ص288.

٥. نفس المصدر-ص288.

(١) ،شهد العراق معدلات تضخم معتدلة ومدارة لم تتجاوز مرتبة رقمية واحدة وحتى عام ١٩٧٤ وعلى اثر زيادة كمية النقود بسبب تعديلات الرواتب والاجور ،الا ان بسبب السياسات المركزية للتسعير أمكن ضبط معدلات التضخم ،وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء ولاسيما في حرب الخليج وبعده ليصل إلى أكثر من ١٥% ولكن بدخول الاقتصاد العراقي عقد التسعينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير ولاسيما بعد قرارات العقوبات الاقتصادية (٢) ،كما إن مدة العقوبات الاقتصادية شهدت معدلات تضخم كبيرة جدا ،ولاسيما في النصف الاول من عقد التسعين ، بسبب توقف تصدير النفط الخام فضلاً عن تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية الموجودة في البنوك الخارجية ،مما كان له تأثير سلبي مضاعف في الاقتصاد في ظل العجز المتواصل للموازنة العامة ،فعمقت هذه الاسباب من حالة ظهور الفجوات التضخمية وظهور الاختلالات الاقتصادية متمثلة بانخفاض العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي .فهذه الاسباب ادت إلى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح مع اتساع نطاق البطالة (ظاهرة الكساد التضخمي) (stagflation) وظواهر سلبية ادت إلى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ،وقد استمر الارتفاع الحاد والمستمر في الاسعار بسبب توجه الدولة إلى تمويل موازنتها العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق الحكومي الواسع الذي ازداد بعد فرض العقوبات الاقتصادية وقيام الدولة بتطبيق سياسة الدعم لتوفير مفردات البطاقة التموينية فضلاً عن التمويل اللازم لإعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية ،اذ استمرت الحكومة باتباع سياسة التمويل بالعجز وزيادة هذا التمويل لتلبية متطلبات الانفاق العام مع انحسار دور وسائل التمويل الاخرى وهذا ما عزز زيادة المعروض النقدي مع انخفاض قيمة الدينار العراقي واتساع نطاق الفجوة التضخمية (٣) .كما نلاحظ من الجدول فقد شهد عام ١٩٩٠ قفزة كبيرة في مستوى الاسعار اذ وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إلى (١٦١,٢) بعد ان كان (١٠٦,٣) في عام ١٩٨٩ وبلغ معدل التضخم (٥١,٧%) ولكن العام التالي شهد ارتفاعا اكبر اذ وصل معدل التضخم السنوي (١٨٦,٥ % )، ولكن انخفض معدل التضخم في عام ١٩٩٢ ليصل إلى (٨٣,٨%) وعاد معدل التضخم إلى الارتفاع بشكل متزايد وبقفزات كبيرة في الاعوام ١٩٩٣-١٩٩٥ اذ وصل فيها التضخم إلى معدلات غير مسبوقه في الاقتصاد العراقي ويوصف كما مر سابقا انه من النوع الجامح ،اذ بلغت معدلات التضخم لهذه السنوات إلى (٢٠٧,١-٤٩٢,٣-٣٥١,٣%) على التوالي (٤) وهذا الارتفاع في مؤشر التضخم كما مر سابقا يعود إلى سبب العقوبات الاقتصادية وتوقف انتاج النفط وغيرها ،اذ شهد عقد التسعينات انخفاضاً واضحاً في اسعار النفط ففي المدة (١٩٩٢-١٩٩٩) فطلت اسعار النفط أقل من العشرين دولار للبرميل الواحد ،عدا عام ١٩٩٦ الذي شهد ارتفاعا في الاسعار ،اذ وصل سعر البرميل سقف العشرين دولارا وبلغ ٢٠,٠ دولار للبرميل

١- ا.زاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون - اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-منتصف 2010 تحليل وقياس مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية -المجلد 7-العدد 23-2011-ص107  
٢- احمد حسين الهيتي وآخرون التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2007- مجلة الادارة والاقتصاد جامعة ص5  
٣- ينظر إلى

أ- خليل عبد الكريم محسن الحديثي-تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم للمدة 1990-2009-رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار- 2011-ص104  
ب- عدنان محمد حسن الشنود فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات ( 1991 - 2006) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة-2009-ص149  
٤- خضير عباس حسين الوائلي -مصدر سبق ذكره ص98



وبالمقابل هبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العام المذكور إلى ٥٩٠٢٠,٨ بعد ان كان ٦٩٧٩٢,١ في العام السابق، وهبط كذلك معدل التضخم من (- ١٥,٤ %) بعد ان كان ٣٥١,٣ %، وهذا الانخفاض في مؤشر التضخم جاء بسبب توقيح مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) اذ استأنف تصدير النفط وفتح باب الاستيراد والتصدير، فضلا عن اتخاذ الحكومة اجراءات تقشفية لمعالجة التضخم عن طريق الضغط على النفقات العامة وتحديد اوجه الانفاق وتخفيض الانفاق على الصحة والتعليم وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الدعم والاعفاءات (١)، ثم عاود معدل التضخم بالارتفاع مرة اخرى في عام ١٩٩٧ بلغ (٢٣,٢%)، واستمر مؤشر الاسعار بالارتفاع في الاعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ ولكن معدل التضخم كان يسير بالانخفاض التدريجي حتى وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ادنى مستوياته في هذه المدة، اذ بلغ (٤,٩٨%)، وعاد معدل التضخم بالارتفاع في عامي (٢٠٠١-٢٠٠٢)، اذ بلغ معدل التضخم إلى (١٦,٤%) و(١٩,٣%) على التوالي (٢) بالمقابل فقد ارتفع سعر النفط في عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١ بلغ ٢٥,٧ دولار و٢١,١ دولار على التوالي. بعد ان كان ١٦,٥ دولار للبرميل الواحد في عام ١٩٩٩. وفي مدة ٢٠٠٣-٢٠٠٦ كان معدلات التضخم غير مستقر لكن معدل التضخم كان مرتفعاً مقارنة مع عام ٢٠٠٢ وكما سبب الارتفاع هو الشحة في مصادر الطاقة والمشكلات الامنية وما نجم عنها من ارتفاع في اسعار النقل وتكاليف الانتاج، كما صاحب هذه المدة تحسن في الرواتب والاجور التي لم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المقدمة، كما شهدت هذه المدة زيادة استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق وكذلك تحسن المستوى المعاشي للأفراد ولاسيما بعد زيادة الايرادات النفط الخام المصدرة بسبب زيادة الصادرات النفطية (٣) وكذلك لارتفاع اسعار النفط الخام من ٢٤,٩ دولار عام ٢٠٠٣ إلى ٥٠,٦ دولار عام ٢٠٠٦ كل هذه الاسباب ادت إلى ارتفاع معدلات التضخم من ٣٢,٦ % عام ٢٠٠٣ إلى ٥٣,٢ عام ٢٠٠٥ ولكن انخفض معدل التضخم في العام ٢٠٠٦ ليبلغ ٣٠,٨ %، وقد شهد عام ٢٠٠٧ انخفاضا في معدل التضخم إلى (٢,٧%) وبسبب الانخفاض يعود إلى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي والتي توصلت في حركة السوق النقدية في ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية وبشكل تدريجي باستخدام امثل من البنك لادواته النقدية المتمثلة بسعر صرف العملة المحلية واسعار الفائدة سعيا في استهداف معدل التضخم وتقليله (٤) وقد انخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٨ إلى قيمة سالبة (- ٢,٨%) ويعود السبب إلى الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي فأدت إلى انخفاض اسعار السلع المستوردة، وقد تراجع معدل التضخم إلى الارتفاع عام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ مسجلا (٢,٤% - ٥,٦%) على التوالي، والسبب يعود إلى ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتجة عن انخفاض انتاجها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي إلى الداخل (التضخم المستورد). (٥)

٣- اثر تقلبات اسعار النفط الخام في النمو الاقتصادي في العراق: يعد الناتج المحلي الاجمالي من المؤشرات المهمة في قياس مستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد. فضلا عن ذلك تستعمل نسبة التغير فيه

<sup>١</sup> ثريا عبد الرحيم الخزرجي، تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 1980-2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، كانون الأول 2007، ص 146.

<sup>٢</sup> خضير عباس حسين الوائلي. مصدر سبق ذكره ص 99

<sup>٣</sup> خليل عبد الكريم محسن الحديثي مصدر سبق ذكره ص 105

<sup>٤</sup> البنك المركزي العراقي تقرير السنوي لعام 2007- ص 9

<sup>٥</sup> البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام 2010، ص 45.

إحصائياً لقياس النمو الاقتصادي وايضا يستعمل هذا المؤشر مع المؤشرات أخرى في رسم السياسة الاقتصادية للبلد. وبصورة عامة فإن تطور والناتج المحلي الإجمالي ونموه فضلاً عن الدخل القومي يعبران عن التطور في المستوى المعيشي للأفراد<sup>(١)</sup>. ويعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقفاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة احتياطياتها فضلاً عن انه احد الاعضاء المؤسسين لمنظمة اوبك، ويعد القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى، بعد انتهاء حرب الخليج الاولى واصلاح الكثير مما دمرته الحرب في قطاع النفط اذ ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وارتفع فيها الناتج بنسبة ٣,٥% في عام ١٩٨٩. ثم شهد الاعوام اللاحقة انخفاضاً شديداً (١٩٩٠-١٩٩٥)<sup>(٢)</sup>، بسبب توقف صادرات النفط وتوقف العديد من المنشآت الصناعية وتدمير البنى التحتية ووصل الناتج المحلي الاجمالي إلى ١١١,٨٣٩٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ مقابل ٤٦٤,٨٤,٧٣٩٤ دولار عام ١٩٩٠، مما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية لتصل عام ١٩٩٥ إلى ٠,٠٠٠٠٧% بعد ان كانت ١٤,٣% عام ١٩٩٠. وبالمقابل انخفضت كذلك نسبة مساهمة الصناعات التحويلية لتصل إلى ٠,٠٠٠٠٧% عام ١٩٩٥ بعد ان كانت ٦١,٨% عام ١٩٩٠. واستمر الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض حتى عام ١٩٩٧ بعد تطبيق مذكرة التفاهم واتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء، وبعد ان سمح للعراق بتصدير النفط ادى إلى زيادة الإيرادات النفطية ليصل نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي إلى ٧٤% عام ١٩٩٧ وإلى ٧٨% عام ١٩٩٩،<sup>(٣)</sup> وكما نلاحظه من الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي اخذ بالانخفاض حيث كان عام ٢٠٠٢ (٥٩,٨٥١٩) دولار مقارنة بعام ١٩٩٧ إذ وصل إلى (١٠٨,٦٠١٨) دولار، فارتفعت نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى ٢٢,٣% عام ١٩٩٧ مقارنة مع العام السابق، اما نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي، فقد انخفضت لتصل إلى ٠,٠٠٠٢ عام ١٩٩٧ مقارنة مع العام السابق. وبسبب ظروف العراق في عام ٢٠٠٣ وتوقف انتاج النفط وتصديره في الاشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٣ فلم يتجاوز المعدل اليومي للتصدير ٣٨٨ ألف برميل يوميا وعلى اثر ذلك انخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية إلى ١٠٦٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كان ٨١٨٤٩ مليون دولار<sup>(٤)</sup>، اما الناتج المحلي الاجمالي بلاسعار الثابتة كذلك انخفض حيث وصل إلى ٥,٨٥٨١٩١٠٧ دولار عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ٢٠٠٢ كان ٥٩,٨٥١٩ دولار. وعاود الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية بالارتفاع بعد عام ٢٠٠٣ أي بين (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ليصل عام ٢٠٠٨ حوالي ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٤ البالغ فيه (٢٦١٧٥) مليون دولار، ليصل معدل النمو إلى ٤١,٢٧% عام ٢٠٠٨، وكان سبب الارتفاع هوارتفاع الصادرات الكلية الناجمة عن زيادة

<sup>١</sup>- نزار سعد الدين العيسى و د. ابراهيم سليمان قطف، مصدر سبق ذكره، ص 123.

<sup>٢</sup>- رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2008. اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد 2010 ص 58

<sup>٣</sup>- حيدر مجيد عبود الفتلاوي دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (1970-2006) اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة. 2009 ص 133. للمزيد ينظر إلى رحيم حسوني زيارة سلطان مصدر سبق ذكره.

<sup>٤</sup>- رحيم حسوني زيارة سلطان مصدر سبق ذكره - ص 60.



تصدير النفط الخام لان القطاع النفطي هو القطاع الوحيد الذي استمر بالانتاج، وفي المدة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) فقد تميزت بالتذبذب في نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي لتصل إلى ٧٧,٤% عام ٢٠٠٤ ومن ثم إلى ٦٧,٤% عام ٢٠٠٨، اما القطاع الحقيقي في العراق يعاني من تدني في معدلات إنتاجه، وتعطيل في مستوى انتاجه لاسيما قطاع الصناعة التحويلية الذي لا يساهم سوى ٢,٠٤% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٨. كذلك يلاحظ على الاقتصاد العراقي سيادة قطاع الخدمات من دون توافر جهاز انتاجي متطور ومرن، مما يرفع من زيادة درجة الاعتماد على الخارج (١). اذ بلغت قيمة الصادرات النفط الخام ٣٣٧١٢ مليون دولار عام ٢٠٠٧ بسبب ارتفاع اسعار النفط من ٣١,١ دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥,٠ عام ٢٠٠٨ (٢). ولذلك فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٧٤,٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في بداية عام ٢٠٠٨ مما ادى إلى زيادة الإيرادات النفطية الذي ادى إلى زيادة الناتج. وعلى الرغم من انفجار الازمة في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ (أزمة الرهن العقاري) التي بدأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى بقية الدول وأدت إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط والسلع الأخرى. (٣) وكذلك تراجع عوائد الصادرات النفطية سبب انخفاض اسعار النفط العالمية للربع الاخير من عام ٢٠٠٨، فضلا عن تراجع الطلب على الصادرات النفطية وكذلك انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية وعلى الرغم من تراجع الناتج المحلي في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨، الا أن الفوائض المالية المتراكمة غطت هذا العجز في الناتج المحلي الاجمالي (٤)، وقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية والاسعار الثابتة عام ٢٠٠٩ ليصل الناتج بأسعار الجارية إلى ٩٧,٣٠٢ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠٠٨ بلغ ١٠٧,٦٧٢ مليون دولار وبأسعار الثابتة وصل إلى ١٥,٤٧٢ مليون دولار بعد ان كان ١٦,٥٩٣ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بسبب تراجع الحاصل في اسعار النفط من ٧٥,٠ دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٤٨,٠ دولار عام ٢٠٠٩ على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية ادت إلى انخفاض الإيرادات النفطية وبذلك انخفض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ادى ذلك إلى انخفاض معدل النمو الناتج في العام نفسه إلى -٦,٧٥% (٥) ادى الانتعاش الاقتصادي العالمي وعودة اسعار النفط بالارتفاع مرة أخرى من ٤٨,٠ دولار عام ٢٠٠٩ إلى ٦٠,٤ دولار عام ٢٠١٠ وارتفاع العوائد الصادرات النفطية إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية كاملة في عام ٢٠١٠ (٦) ليصل في العراق إلى ١٢١,٣٣٥ مليون دولار مقارنة بالعام السابق مع عودة ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي إلى ٥٦,٢%، اما الناتج

<sup>١</sup> ينظر إلى محمد حسين كاظم الجبوري - تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصاديات الريفية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009) - اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة عام 2012 - ص 105

<sup>٢</sup> - اسلام محمد محمود عبد العاطي - مصدر سبق ذكره ص 127

<sup>٣</sup> وسام حسين علي و اسلام محمد محمود ، سعر الصرف و اثره على التضخم في العراق للمدة من 2005-2009، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، للمدة 10-11/5/2011، ص 242.

<sup>٤</sup> مصطفى فاضل حمد ضاحي الفراجي - مصدر سبق ذكره ص 73

<sup>٥</sup> وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - تقرير البنك المركزي العراقي عام

2009-

<sup>٦</sup> صندوق النقد العربي تقرير اقتصادي العربي الموحد عام 2011 ص 15

المحلي بالأسعار الثابتة فقد ارتفع كذلك من ١٥,٤٧٢٩٩٦٧ مليون

دولار عام ٢٠٠٩ إلى ١٨,٧٧٦٤٧٦٦ مليون دولار عام ٢٠١٠

جدول (١) تطور أسعار النفط و قوة العمل وعدد السكان ومعدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

\*معدل التضخم احتسب من قبل الباحثة

السنة	القوى العاملة	معدل البطالة	الرقم القياسي لاسعار المستهلك باسعار ١٩٨٨	معدل التضخم م*	GDP بأسعار الجارية مليون	GDP بأسعار الثابتة لعام اساس ١٩٨٨*(دولار)	معدل النمو GDP بأسعار الثابتة*	اسعار النفط الخام الحقيقية لعام اساس ١٩٩٥
١٩٩٠	٢٨٢٥٥٦	٨,٥٤	١٦١,٢	٥١,٦	٧٤٩٣٣,	٤٦٤٨٤,٧٣٩٤٥	٢,٠٤	25.6
١٩٩١	٢٩٠٦٨٥	١١	٤٦١,٩	١٨٦,	٦٦١٣٠,	١٤٣١٧,٠٨١٦٢	-٦٩,٢٠	20.4
١٩٩٢	٢٩٧٩٤٣	١٣,١	٨٤٨,٨	٨٣,٨	٧٥٥٣٣,	٨٨٩٨,٩٠٤٣٣٦	-٣٧,٨٤	19.6
١٩٩٣	٣٠٧٩١١	١٦	٢٦١١,١	٢٠٧,	٧٦٦٦٧,	٢٩٣٦,٢٢٩٩٤١	-٦٧,٠٠	17.0
١٩٩٤	٣٢٠٧١١	١٨,٧	١٥٤٦١,٦	٤٩٢,	٧٧٨١٥,	٥٠٣,٢٧٩٣٨٢	-٨٢,٨٥	15.8
١٩٩٥	٣٣٦٢٨٤	١٢,٩	٦٩٧٩٢,١	٣٥١,	٧٨٠٥٥,	١١١,٨٣٩٣٠٥٦	-٧٧,٧٧	16.9
١٩٩٦	٣٥١٣٠٤	١٣,٩	٥٩٠٢٠,٨	١٥,٤	٧٨٠٦٣,	١٣٢,٢٦٤٧٢٧	١٨,٢٦	20.0
١٩٩٧	٣٦٩٢٩٢	١٣,٥	٧٢٦١٠,٣	٢٣,٠	٧٨٨٥٦,	١٠٨,٦٠١٨٠٩٩	-١٧,٨٩	18.1
١٩٩٨	٣٨٨١٩٦	١٧,٤	٨٣٣٣٥,١	١٤,٨	٧٩٥٥٣,	٩٥,٤٦١٥٧٦٢١	-١٢,٠٩	11.7
١٩٩٩	٤١٠٧٥٢	٢٠,٢	٩٣٨١٦,٢	١٢,٦	٨١٩١٥,	٨٧,٣١٥٣٠٣٧٥	-٨,٥٣	16.5
٢٠٠٠	٤٣٩١٢٥	٢٦	٩٨٤٨٦,٤	٤,٩٧	٨٣٥٤٤,	٨٤,٨٢٨٠٥٧٤٨	-٢,٨٤	25.7
٢٠٠١	٤٧٢١٧٨	٢٦,٦	١١٤٦١٢,٥	١٦,٤	٨١٠٣٨	٧٠,٧٠٦٠٧٤٨٢	-١٦,٦٤	21.1
٢٠٠٢	٤٩٤٦٥٤	٢٧	١٣٦٧٥٢,٤	١٩,٣	٨١٨٤٩	٥٩,٨٥١٩٦٦٠٤	-١٥,٣٥	21.8
٢٠٠٣	٤٨٦٤٧٦	٢٨,١	١٨١٣٠١,٧	٣٢,٦	١٠,٦٢١	٥,٨٥٨١٩١٠٧	-٩٠,٢٢	24.9
٢٠٠٤	٥٣٩٠٣٣	٢٦,٨	٢٣٠١٨٤,١	٢٦,٩	٢٦,١٧٥	١١,٣٧١٣٣٢٧٧	٩٤,١٠	31.1
٢٠٠٥	٥٧٠٥٨١	١٧,٩٧	٣١٥٢٥٩	٥٣,٢	٣٢,١١٦	١٠,١٨٧١٧٩٤٣	-١٠,٤١	42.9
٢٠٠٦	٦٠٤٧٤٨	١٧,٥٠	٤٨٣٠٧٤,٤	٣٠,٨	٥١,٦٢٠	١٠,٦٨٥٧٢٤٦	٤,٨٩	50.6
٢٠٠٧	٦٣٦٠٩٠	١٥,٣٤	٦٣٢٠٢٩,٨	٢,٧	٧٤,٢٣٥	١١,٧٤٥٥٤٩٠٤٨	٩,٩١	56.0
٢٠٠٨	٦٦٧٤٣٢	١٥,٨	٦٤٨٨٩١,٢	٢,٨-	١٠٧,٦٧	١٦,٥٩٣٢٢٨٥٧	٤١,٢٧	75.0
٢٠٠٩	٦٩٥٣٤٤	١٥	٦٣٠٧١٣,١	٢,٤	٩٧,٣٠٢	١٥,٤٧٢٩٩٦٧	-٦,٧٥	48.0
٢٠١٠	٧٥٣٧٥٦	١٤,٥	٦٤٦٢٠٧,٥	٥,٦	١٢١,٣٣	١٨,٧٧٦٤٧٦٦	٢١,٣٤	60.4

١. صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١ ص ٣٤٣-ص ٢٨٦

٢. التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقرير البنك المركزي العراقي -

لسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠١٠

٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية

لعام ٢٠١٠-٢٠١١.



٤. -وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لعامي 2004-2006-2007.
٥. عقيل شاكر عبد المهدي الشرع -تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق)دراسة حالة للمدة 1985-2007-اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة -2008-ص 230.
٦. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - نشرات مختلفة
٧. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
٨. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية 2010، 2009، 2008، 2007، 2003
٩. موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a.bankaldwli.org/indicator>
١٠. صندوق النقد العربي -النشرة الاحصائية -ابو ظبي -حسابات القومية في الدول العربية للمدة 1990-2000 العدد 21 عام 2001 ص 6

ثانياً: تحليل اثر تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري

١. أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري: إن للبطالة أسباباً كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و إن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، عانت الجزائر وما تزال تعاني من نسب مرتفعة للبطالة، فالمدة السابقة لحدوث أزمة النفط 1985 شهدت الجزائر موجة استثمارات كبرى، ساعدت على امتصاص قدر كبير من الأيدي العاملة، مما أدى إلى انخفاض نسب البطالة لمستويات مقبولة، ولكن مع حلول عام 1985 شهدت نسب البطالة نمواً متزايداً إذ أصبحت الحكومة عاجزة عن خلق مناصب عمل، وذلك نتيجة لتقليل إيرادات الدولة فيؤدي إلى تقليل الاستثمارات التي كانت في وقت سابق تمتص أعداداً كبيرة من العاطلين، إذ وصلت البطالة إلى 17% عام 1987 و 19% عام 1989<sup>(١)</sup> من هذا المنطلق يمكن كتابة معادلة محاربة البطالة في الجزائر في هذه المدة كالتالي: تصدير النفط ← جلب العملة الصعبة ← تمويل الاستثمارات ← بناء القاعدة الصناعية ← خلق مناصب عمل كثيفة ← تقليل البطالة<sup>(٢)</sup>،

وانعكست هذه الظروف بالحكومة إلى التوقف والانتقال بالسياسة الاقتصادية من اقتصاد موجه ادارياً وخطط التنمية إلى اقتصاد السوق وذلك عن طريق اصلاحات جذرية وهي ما عرفت ببرامج الاصلاح (التعديل) الهيكلية التي اتبعته الحكومة نهاية الثمانينات. لذلك فقد ابرمت الحكومة اول اتفاقية للتنشيط

<sup>١</sup> دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان -دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للمدة 1970-2008-مجلة الباحث 10-2012 ص 180

<sup>٢</sup> قاسم حيزية و البز كلثوم- محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة: لماذا وكيف؟ بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011 ص 7

الهيكلية في ٣٠/٥/١٩٨٩ مع مؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وكان من أهم محاور الاتفاقية: اتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا لهدف تقليص العجز العام للميزانية في تحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على الأجور أن تكون منخفضة فتسمح لشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية، وكذلك عقدت اتفاقية ثانية بتاريخ ٣/١/١٩٩١ والمعروفة باتفاقية (Stand-by) بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، على أربع أقساط كل قسط ١٠٠ مليون دولار (بداية ١٩٩١ ونهاية ١٩٩٢) وكان من أهم أهدافها تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم وخفض النفقات العامة (١) ومرة أخرى عادت الأوضاع المالية والاقتصادية إلى التأزم في المدة (١٩٩٢ - ١٩٩٣) بعد انخفاض أسعار النفط الخام وتحول الفائض الذي تحقق عام ١٩٩٢ وكان بنسبة ١,٣% من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز بمقدار ٤,٦% منه عام ١٩٩٣، ورافق ذلك زيادة أعباء مؤشرات خدمة الدين الخارجي، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة خدمة الدين الخارجي القائم إلى الصادرات إلى نحو (٧٧ - ٨٣%) في المدة نفسه، وسجلت أيضا ما مقداره

(١٧ - ١٩%) من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر للمدة الأخيرة. وبسبب انخفاض أسعار النفط تدهور الاقتصاد الجزائري، أي ان انخفاض أسعار النفط وزيادة خدمة الديون أدت إلى عجز ميزان المدفوعات. كما ان انخفاض إنتاج قطاع النفط (بسبب انخفاض أسعار النفط) أدى إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي ب ٤,٠٤% عام ١٩٩٣، وفي النصف الأول من التسعينات من القرن الماضي ولأسباب الواردة أعلاه حصلت هجرة معاكسة من الحضر إلى الريف، بعدها عاد التوزيع النسبي للسكان إلى مسألة واقعية تتمثل بتغير الحالة لصالح التحضر إلى مجموع السكان في الجزائر بما يعكس وجود علاقة ترابطية بين النمو السكاني والكثافة السكاني ودرجة التحضر، وتعد هذه المسألة طبيعية بفعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بزيادة الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص العمل ذات الأجر المرتفع في المدينة، الأمر الذي انعكس لاحقا على تدني مؤشرات القطاع الزراعي في الجزائر. (٢) إذ ازدادت نسبة قوة العمل إلى عدد السكان من ٢٤,٠٩% عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٢٥% عام ١٩٩٤ نتيجة زيادة اعداد السكان من ٢٥٠٢٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٢٧٤٩٦ مليون نسمة عام ١٩٩٤ من جهة ونتيجة إلى تدهور الوضع الاقتصادي انذاك أدى إلى زيادة معدلات البطالة من ١٩,٨ عام ١٩٩٠ إلى ٢٤,٣٦ عام ١٩٩٤.

ونظرا لهذا الوضع المتدهور للاقتصاد الجزائري، انطلقت الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات والمتمثلة في سياسات اقتصادية صارمة وأكثر واقعية مع مراعاتها للهدف المقصود من هذه الاصلاحات وهو الانتقال إلى اقتصاد السوق والمنافسة. ولتجسيد هذه الاهداف ميدانياً بدأت الحكومة الجزائرية بتنفيذ برنامجين اقتصاديين تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، البرنامج الاول قصير الاجل يمتد من ابريل ١٩٩٤ إلى مارس ١٩٩٥، اما الثاني فهو برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ في ابريل ١٩٩٥ وامتد إلى مارس ١٩٩٨، ولقد ركز

١- دادن عبد الغني وبن طجين محمد عبد الرحمان - مصدر سبق ذكره ص 180

٢- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي « البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول » بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- ملتقى دولي بعنوان: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011 ص 4



هذان البرنامجان على مجموعة من التدابير والاجراءات التي يجب ان تتبعها الجزائر للخروج من ازمتهنا .ومن الشروط التي املها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الجزائر من اجل الاستفادة من القروض والمساعدات (1) مايتي:- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتحرير الاسعار وتجميد الاجور وتطبيق اسعار فائدة موجبة وتقليل من عجز الموازنة العامة عن طريق تقليص حجم الانفاق العام وترشيد الإيرادات العامة، وان مدة (1990-1998) وهي المدة التي تميزت باتباع الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي اهتمت فقط باعادة الهيكلة للمؤسسات العمومية من دون ان تمس التشغيل، وعلى الرغم من الاصلاحات المنتهجة آنذاك و التي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة إلا أنها لم تمس علاقات التشغيل . وعليه تفهقرت الحالة العامة للتشغيل بسبب غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف برنامج تعديل الهيكل المطبق عام 1994 ، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل، مما دفعها إلى التسريح الجماعي للعمال لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل. هذا ما أدى إلى تثبيط مستويات التشغيل عند المستوى السائد عنه آنذاك مع ارتفاع ضغوط الطلب على العمل، مما نتج عنه اختلال في سوق العمل(2)، ولم يعرف معدل البطالة أي تراجع إذ كان معدل البطالة 19,8% عام 1990 لينتقل إلى 29,3% عام 1999 نتيجة انخفاض اسعار النفط ادت إلى تقليص الإيرادات العامة وغياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات العمومية والخاصة مما أدى إلى زيادة معدلات البطالة (3)، إذ زادت نسبة قوة العمل إلى عدد السكان في هذه المدة من 24,09 عام 1990 إلى 28,23 عام 1998. وقد ادت عودة ارتفاع اسعار النفط إلى اعطاء دفعة جديدة للسياسة المالية، إذ ساهمت وبشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، نل من اهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي وانخفاض نسبة البطالة إلى اكثر من النصف في السنوات 1999-2006 إذ سجلت الارقام القياسية وصلت إلى 12,27% عام 2006 مقابل 29,3% عام 1999 (4).

1 - ضيف احمد سياسة الانفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 1994-2004 مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة حسنية بن بوعلي - الشلف الجزائرية 2004-2005 ص143  
2 سنوسي علي دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر ( - الأسباب - الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية) بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011 ص5  
3 - محمد يعقوبي - عنتر بوتيارة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2010) بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011 ص10

4 شيببي عبد الرحيم شكوري محمد سوق العمل بالجزائر واثر السياسات الاقتصادية التجمعية على معدلات البطالة مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ص46

جدول (٢) يوضح القوى العاملة ومعدلات التضخم ومعدل البطالة وأسعار النفط للاقتصاد الجزائري للمدة

١٩٩٠-٢٠١٠

السنة	القوى العاملة	معدلات التضخم	معدل البطالة	GDP بأسعار الجارية (مليون)	GDP بأسعار الثابتة لعام اساس	معدل النمو	اسعار النفط الخام الحقيقية لعام اساس
١٩٩٠	٦٠٢٩٣١٨	١٦,٧	١٩,٨	٦٢٠٤٥٠٩٨	٣٠٦٨١,٢٠٨٠٥	-٣٨,٩٧	25.6
١٩٩١	٦٣١١٠٣٧	٢٥,٩	٢١,١	٤٥٧١٥٣٦٨	٢٦٨٣٢,٣٠٨٥٥	-١٢,٥٤	20.4
١٩٩٢	٦٦٠٥٨١٨	٣١,٧	٢٣,٨	٤٨٠٠٣٢٩٧	٢٣١٦٦,٠٤٨٢٤	-١٣,٦٦	19.6
١٩٩٣	٦٨٩٨٠١١	٢٠,٥	٢٣,١٥	٤٩٩٤٦٤٥٦	١٨٠٦٣,٧٧٦٤٩	-٢٢,٠٢	17.0
١٩٩٤	٧٢١٩٠٢٤	٢٩,٠	٢٤,٣٦	٤٢٥٤٢٥٧٣	١٣٧٤٢,٢٢٦٣٢	-٢٣,٩٢	15.8
١٩٩٥	٧٥٣٦٢٦١	٢٩,٨	٢٨,١٠	٤١٧٦٤٠٥٤	١١٩٠١,٢٧٢٧٥	-١٣,٣٩	16.9
١٩٩٦	٧٨٨٣٣٢٦	١٨,٧	٢٧,٩٨	٤٦٩٤١٤٩٦	١٠٢٩١,٥٩١٩	-١٣,٥	20.0
١٩٩٧	٨١١٥٤٩٥	٥,٧	٢٦,٤	٤٨١٧٧٨٦١	٩٧٣٦,١٢٤٣	-٥,٣	18.1
١٩٩٨	٨٣٣١٢١٠	٥,٠	٢٨,٠٨	٤٨١٨٧٧٨٠	٩٣٦٣,٩٣٠٣٨٧	-٣,٨٢	11.7
١٩٩٩	٨٥٦٤٩٧٩	٢,٦	٢٩,٣	٤٨٦٤٠٦١٣	١٠٢٩٥,٠٠١٨٨	٩,٩٤	16.5
٢٠٠٠	٨٧٩٦٤٦٢	٠,٣٤	٢٩,٧٧	٥٤٧٩٠٠٥٨	١٠٣٣٧,٢٠٤٩٥	٠,٤٠	25.7
٢٠٠١	٩٠٤٤٩٦٨	٤,٢	٢٧,٣٠	٥٥١٨٠٩٩٠	١٠٢٣٣,٧٢١٩٧	-١,٠٠	21.1
٢٠٠٢	٩٢٦٩١١٦	١,٤	٢٥,٩	٥٧٠٥٣٠٣٨	١٢٠٢٨,١٥٢٥٨	١٧,٥٣	21.8
٢٠٠٣	٩٥١٠٥٤٤	٤,٣	٢٣,٧	٦٨٠١٨٦٠٦	١٤٦٥٤,٦٣٤٤٧	٢١,٨٣	24.9
٢٠٠٤	٩٧٤٨٥٠١	٤,٠	٢٠,٠٨	٨٥٠١٣٩٤٤	١٧٠٣٦,٦٢٣٩٤	١٦,٢٥	31.1
٢٠٠٥	٩٩٨٢٥٨٩	١,٤	١٥,٢٧	١٠٢٣٣٩١٠٠	١٨٦٨١,٢٨١٨٩	٩,٦٥	42.9
٢٠٠٦	١٠٢١٣١٩٥	٢,٣	١٢,٢٧	١١٧١٦٩٣٢٠	٢١١٠٧,٠٨٧٣٥	١٢,٩٨	50.6
٢٠٠٧	١٠٤٦٣٣٨٤	٣,٧	١٣,٨	١٣٥٨٠٣٥٥٦	٢٥٨٦٠,٤٠٥٣٢	٢٢,٥٢	56.0
٢٠٠٨	١٠٦٨١٤٠٤	٤,٨٦	١١,٣	١٧٠٩٨٩٢٦٩	٢٠٦٠٥,٥٤٩٧٥	-٢٠,٣٢	75.0
٢٠٠٩	١٠٩١١٥٠٧	٥,٧٣	١٠,٢	١٣٨١١٩٩٤٩	٢٣٦٢٢,٤٢٩٦٣	١٤,٦٤	48.0
٢٠١٠	١١٢٠٣٩١٨	٣,٩١	١٠	١٦١٩٧٩٤٤١	٢٢٧٣٧,٠٨٥٩١	-٣,٧٤	60.4

• موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a.bankaldwi.org/indicator>

• صندوق النقد العربي النشرة الاحصائية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ العام ٢٠٠١ ص ١٢

وبعد تحسن الوضع المالي في الجزائر بسبب ارتفاع اسعار النفط الذي يشكل رفقة مع اجمالي عائدات الغاز ٩٨% من الصادرات، إذ شهدت السياسة الاقتصادية ابتداءً من عام ١٩٩٩ تحولاً رئيسياً من الواجهة النيوكلاسيكية -التي املاها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ابان فترة الازمة الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تطلب تدخل الهيئة الدولية -نحو الواجهة الكينزية التي ارتكزت بالاساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) كما موضح في الشكل<sup>(١)</sup> والذي يهدف لتنشيط الدولة

<sup>١</sup> محمد كريم قروف محمد الطاهر سعودي -السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١١ مجلة الادارة والاقتصاد جامعة تكريت مجلد ١٩ العدد ١ كانون الاول ٢٠١٢ ص 320



في اطارها القانوني كمسؤول عن الاهداف الاقتصادية وخصص له غلاف مالي قدر ٧ مليار دولار، فقد تم استغلال ارتفاع اسعار النفط في هذه المدة لبعث النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة مالية تنموية، عبرَ عنها ارتفاع حجم الانفاق العام إذ ارتفع نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٨,٣% عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٣٤,٨٧% عام ٢٠٠٣، فقد يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي يهدف إلى تنشيط الطلب الكلي بتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ من تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، من اهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود ٤,٨٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ وارتفاع نسب النمو الاقتصادي بمستويات مقبولة وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة البطالة إلى اكثر من النصف في المدة ١٩٩٩-٢٠٠٦ من ٢٩,٣% عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٢٧% عام ٢٠٠٦ (١)، وابتداءً من عام ٢٠٠٤ كما موضح في الجدول (٢)، نلاحظ ان هناك تراجعاً في معدل البطالة في الجزائر إلى ٢٠,٠٨% عام ٢٠٠٤ و ١٣,٨% عام ٢٠٠٨ ولتصل إلى ١٠% عام ٢٠١٠ وهذا يتماشى مع توقعات خطة العمل المتعلقة بالستراتيجية الوطنية لترقي التشغيل ومكافحة البطالة، والسياسة التي اتخذتها الحكومة الجزائرية مؤخراً في مجال ترقية التشغيل تقوم على تشجيع الاستثمار الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل (١)، بسبب زيادة الإيرادات العامة للدولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط من ٣١,١ دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٦٠,٤ دولار عام ٢٠١٠.

٢. اثر تقلبات اسعار النفط في التضخم في الاقتصاد الجزائري: يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما ان تضخماً زاحفاً اذا لم يتم التحكم فيه يمكن ان يتحول إلى تضخم جامح، وتختلف اسباب التضخم من دولة إلى أخرى قد تكون اسباب اقتصادية او نقدية او سياسية وغيرها. وفي الجزائر فإن مصدر التضخم واسبابه ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسسية. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة في مرحلة الاقتصاد المخطط وذلك بسبب القيود المفروضة على الاسعار التي كانت تحدد بطريقة ادارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين وتتدخل الدولة في تحديد العديد من اسعار ودعم اسعار أخرى (٣)، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت اغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما عكس ظهور اختلالات هيكلية في الاقتصاد وكذلك انعكست على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائرية خاصة في النصف الثاني في عقد الثمانينات بسبب أزمة النفط التي ادت إلى انخفاض اسعار النفط عام ١٩٨٦ (٤) وعكس الاثر الكبير الذي أحدثه الانخفاض في اسعار النفط سلبية الاعتماد على النفط في تحصيل العملة الصعبة إذ انهارت إيرادات الجزائر المالية والخارجية من النفط، وكان اثر هذه التدهورات كبيراً على ميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج على الواردات وخدمات الدين، مما دفع الحكومة لتمويل العجز اللجوء السنوي والمتكرر إلى الاقتراض الخارجي القصير الاجل، وادى حتماً إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد، وقد ادى ضعف الانتاج بسبب سياسات نظام التخطيط مع ارتفاع معدلات نمو السكان من عام لآخر. وزيادة طفيفة

١- عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس- اثر تدنجات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من 1970-2008-مجلة الباحث.

٢- لعراف فائزة وسعودي نجوى دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال المدة 2003-2011 بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011- من غير رقم الصفحة

٣- بطاهر علي- اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية- اطروحة مقدمة إلى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- 2005-2006 ص183

٤- محمد كريم قرووف- محمد الطاهر سعودي مصدر سبق ذكره ص334

في معدل النمو لا تتماشى مع حاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الامن الغذائي للمستهلكين، كما كان نتاجا لنظام المخطط اتساع التباين بين الريف والمدينة نظرا لانعدام فرص العمل امام الفلاحين بسبب موسمية العمل والظروف المناخية المحيطة بالانتاج الزراعي وتركز الدولة في معظم مراحلها على الصناعة، مما أدى إلى اضعاف الاقتصاد الوطني<sup>(١)</sup>. كما ان العرض الكلي لم يكن قادرا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية، كما نلاحظه في بداية التسعينات من القرن الماضي ارتفاع مطرد في مؤشر التضخم إلى ان وصل إلى حوالي ٣١,٧% كأقصى حد لها عام ١٩٩٢<sup>(٢)</sup>، لكن في عام ١٩٩٣ انخفض فيها التضخم إلى معدل ٢٠,٥% اي ١١ نقطة وترجع هذه النتائج المتحققة إلى الاجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث خففت من مستوى التوسع النقدي من ٢٤% إلى ٢١,٦٢% عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي ونتيجة لقيام الحكومة بتخفيض سعر الصرف<sup>(٣)</sup>، وعلى الرغم من انخفاض اسعار النفط من ١٩,٦ دولار عام ١٩٩٢ إلى ١٧ دولار عام ١٩٩٣. اما في المدة ١٩٩٤-١٩٩٥ تميزت بارتفاع معدلات التضخم من جديد وكان هذا متزايد من عام لآخر. اذ بلغ عام ١٩٩٥ معدل ٢٩,٨% ويرجع ذلك على الخصوص إلى الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي وتخصيصات القروض(عقدت الحكومة اتفاقية مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للحصول على القروض كما مر ذكرها سابقا) الموجه للاقتصاد لم تكن مقابل انتاجي فضلا عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي وانخفاض اسعار النفط<sup>(٤)</sup>، ثم عرف معدل التضخم تراجعاً مهماً في نهاية التسعينات إلى ان بلغ ٥,٧% عام ١٩٩٧ ليستمر بالانخفاض إلى ٢,٦% عام ١٩٩٩ ووصل الانخفاض لمعدل قياسي بلغ ٠,٣٤% عام ٢٠٠٠ كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال وتفسيرات اسباب انخفاض معدل التضخم يمكن ارجاعها إلى عدة اجراءات اتخذتها الحكومة في اطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الاسعار، وتعديل اسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن اساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط وكذلك الزيادة مداخيل البترول ثم تعزيز قيمة العملة الوطنية، وارتفع عرض الاموال القابلة للإقراض في السوق النقدية، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية<sup>(٥)</sup>، ثم عرف التضخم مرحلة تميزت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إذ ارتفع في عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤,٢% ثم انخفض في العام التالي ليصل إلى ١,٤% ليرجع للارتفاع لعامين التاليين ب ٤,٣% و ٤,٠%<sup>(٦)</sup>، وكان سبب الارتفاع استمرار السيولة المفرطة في السوق النقدية فضلاً عن حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية وقلة حجم الائتمان<sup>(٧)</sup> كما عاد

١- محمد العربي ساكر مجازرات في الاقتصاد الكلي - دار الفجر - الطبعة الاولى - 2006- القاهرة ص 297

٢- محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي - مصدر سبق ذكره ص 335

٣- در اوسي مسعود - السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2004 - اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادي وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2005 ص 408

٤- نفس المصدر - ص 409

٥- محمد كريم قروف و محمد الطاهر سعودي - مصدر سبق ذكره ص 335

٦- اويابة صالح - اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للمدة (1990-2009) - مذكرة شهادة الماجستير الجزائر - مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - 2011- ص 156

٧- در اوسي مسعود - مصدر سبق ذكره ص 411



معدلات التضخم نحو الارتفاع في فترة 2006-2010 ليصل عام 2010 5,73% مقابل 2,3% عام 2009 بسبب نمو الكتلة النقدية وتميزت هذه المدة بتطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات التضخم مرتفعة (1) وكذلك بسبب الازمة المالية العالمية التي وضعت ظلها على اقتصاديات الدول النامية في 2008-2009 ومع انعاش الاقتصاد العالمي في عام 2010 وارتفاع اسعار النفط انخفض معدل التضخم ليصل عام 2010 إلى 3,91%.

3. اثر تقلبات اسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري: للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري و دعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع النفط قد أضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، و هذا ما كان له أثر واضح في السياسة المالية بالجزائر وخاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة. فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات و الإيرادات العمومية و مدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها أيضا تأثير مباشر في إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من 22,33% من الناتج الإجمالي الخام عام 1963 إلى حوالي 40% من هذا الناتج عام 1993. و يمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة و هي: المحدد الاقتصادي، و المحدد الاجتماعي، و أخيرا المحدد الأهم وهو المحدد المالي، إذ أنه نظر إلى أسعار النفط المتواترة في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية عام 1986 التي كانت ميلاداً لمجموعة من الإصلاحات المالية. ومنذ بداية التسعينات، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد و التخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي عام 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد و فسح المجال للمبادرة الخاصة. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة بسبب ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة (2)، ويتأثر تطور الناتج المحلي بالصددمات الخارجية كالتقلبات الجوية بالنسبة لقطاع الزراعة وتقلبات اسعار النفط الخام، حيث يجعل سير القطاعات وتطورها مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصددمات الخارجية، فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الخارج في تمويلاته التي انخفضت في المرحلة (1986-1993) وتبرز هذه الظاهرة بوضوح في شبه الركود في الحدود الحقيقية بالناتج المحلي خارج قطاع الزراعة وقطاع النفط، كما لوحظ ازدهارا مترددا ابتداءً من عام 1995 مترجما اثار الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعلى الرغم من هذا كله فقد شهد انخفاض في الانتاج في القطاع الصناعات التحويلية

1 محمد كريم قرووف ومحمد الطاهر مصدر سبق ذكره ص335

2 شيببي عبد الرحيم و اخرون - الآثار الاقتصادية الكلية لصددمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية. الجزائر بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ملتقى دولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15 و16 نوفمبر 2011 ص20

من ٤٨٢٩ مليون دولار عام ١٩٩٤ إلى ٣٥٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٥ وادى ذلك إلى انخفاض نسبة مساهمتها من الناتج المحلي الاجمالي من ١١,٤% عام ١٩٩٤ إلى ٨,٦% عام ١٩٩٥ لأسباب من بينها تحرير الواردات، وهو ما أدى إلى منافسة المنتجات الاجنبية للمنتجات الجزائرية، فضلاً عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية التي خفضت الطلب المحلي وعلى اثر ذلك انخفض الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية من ٦٢٠٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ٤٢٥٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٤ فانخفضت معدلات النمو الاقتصادي من عام ١٩٩٠ إلى ١١,٥٢% إلى -١٤,٨% عام ١٩٩٤ (١) اما الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام اساس ١٩٨٨ كذلك انخفض من ٣٠٦٨١,٢٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٣٧٤٢,٢٢٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ كذلك معدل النمو من -٣٨,٩٧% عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٩٢% عام ١٩٩٤ وسبب الانخفاض في الناتج يعود إلى انخفاض اسعار النفط من ٢٥,٦ دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٥,٨ دولار عام ١٩٩٤.

فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط الانعاش عام ٢٠٠١ تقلبات واضحة، وذلك راجع بالاساس إلى عدم اتباع الجزائر انذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، إذ كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والذي كانت أولوياته اعادة توازن ميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم، ويقدر متوسط معدلات النمو الاقتصادي في المدة (١٩٩٥-٢٠٠٠) بـ ٢,٥%، وهو معدل متواضع قياسا بالإمكانيات والموارد المتوافرة، وعرفت معدلات النمو الاقتصادي كما يبرزه الجدول انخفاضا حادا عام ١٩٩٨ إلى مستوى ٠,٠٢% ثم شهدت ارتفاعا كبيرا في عام ١٩٩٩ وصل المعدل إلى ٠,٩% (٢) ويبقى هذا النمو في الناتج المحلي الاجمالي غير كاف للتخفيف من حدة البطالة وكذلك تحسين المستوى المعاشي وزيادة الصادرات لكسب عملات جديدة لزيادة احتياطيات الصرف، وعودة الثقة في العملة الوطنية (٣) فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة من ١١٩٠١,٢٧٢٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٩٣٦٣,٩٣٠٣٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٨ وحقق معدل النمو عام ١٩٩٥ بلغ ١٣,٣٩- % ليصل إلى ٣,٨٢- % عام ١٩٩٨، يقابلها كذلك تذبذب بأسعار النفط.

وان عودة ارتفاع اسعار النفط ابتداءً من الثلاثي الاخير من عام ١٩٩٩ أعطى نوعا من الراحة المالية على هذه المدة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي في سياسة مالية تنموية، غير عنها بارتفاع حجم الانفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط الانعاش الاقتصادي (تم تطبيقه ٢٠٠١-٢٠٠٤)، بحيث ارتفعت نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي ٢٨,٣١% عام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٨٧,٣٤% عام ٢٠٠٣ فيبلغ ١٥٥ مليار دولار الذي تم اعتماده خارج موازنة الدولة لتمويل هذا البرنامج فإنه يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في تنشيط الطلب الكلي بتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد تحسنت بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل ملحوظ من اهمها انخفاض الديون الخارجية المتوسطة وطويلة الاجل وانخفاض نسبة البطالة وارتفاع

١. صالح مفتاح - أهداف السياسة النقدية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٠) مجلة العلوم الانسانية في الجزائر - ٢٠٠٤ ص ٢٠.

٢. بوجدوخ كريم - اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩ مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠٠٩-٢٠١٠ ص ١٨١.

٣. صالح مفتاح - مصدر سبق ذكره - بدون رقم صفحة.



نسبة التشغيل وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة<sup>(١)</sup>، إذ بلغت ١٩,٢١% عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ١٩٩٩ ٠,٩٤%، أما معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة فقد بلغت ٢١,٨٣% عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ١٩٩٩ بلغت -٩,٩٤% .

كما نلاحظ من الجدول، كان هناك تذبذباً واضحاً في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية في المدة ٢٠٠١-٢٠١٠ إذ تراوح هذا المعدل بين ٠,٧١% كأدنى مستوى له في ٢٠٠١ و ٢٥,٩٠% عام ٢٠٠٨، ويعود سبب هذا التذبذب اساساً إلى النمو المطرد للقيمة المضافة لقطاع النفط، وبدرجة أقل لقطاعي الزراعة والصناعة، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع النفط<sup>(٢)</sup> وكذلك فإن النمو الاقتصادي يتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تحصل في انتاج قطاع النفط، وتشكل صادراته (٩٧%) من قيمة الصادرات في اعوام عديدة، فمؤ الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بأسعار النفط أكثر من تأثره بالنفقات العامة وحجم الاستثمارات وناتج باقي القطاعات الاقتصادية. فبعد أن كانت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من (٣٠%) في عام (١٩٨٨) انخفضت هذه المساهمة إلى (٣,٨%) في عام (٢٠٠٩). أما القطاع الزراعي فهو الآخر نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي منخفضة، لا تتجاوز (١٠%) في احسن حالاته<sup>(٣)</sup>. كما نلاحظ في الجدول، يظهر بان الصناعة الاستخراجية طوال مدة (١٩٩٥-٢٠١٠) تشكل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الاجمالي، مقارنة بنسبة مشاركة الصناعة التحويلية، فيتضح من خلال الجدول الانخفاض التدريجي لنسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج في المدة نفسها، مع استمرار سيطرة الصناعة الاستخراجية النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، إذ بل متوسط نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من الناتج المحلي الاجمالي في المدة (١٩٩٠-٢٠١٠) (٢٧%) في حين لم يتجاوز متوسط نسبة مساهمة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي في فترة الدراسة سوى (٧,٣%).

ثالثاً: تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الاستقرار الاقتصادي في السعودية:

١. تقلبات اسعار النفط وانعكاسها على الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي :

تعدُّ المملكة العربية السعودية من الاقطار العربية التي تقع ضمن منطقة الخليج العربي وتمتلك امكانيات نفطية كبيرة و تتمتع بموقع متقدم في التأثير على مراكز الاسواق النفطية واطرافها في السوق الدولية، ولقد ارتبطت اهم التغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية في السعودية باكتشاف النفط الخام والغاز واستغلالهما فهما يعدان من اهم منتجات الطاقة في العصر الحديث، ففي المملكة العربية السعودية يرتبط النفط وعائداته في التنمية، شأنها في ذلك شأن بقية الاقطار العربية النفطية، إذ يستعمل النفط كمصدر للطاقة ومادة اولية في الاستهلاك المحلي، وعن طريق توفيره للعائدات المالية من بيع الفائض منه في الاسواق العالمية، مما يتولد عنه زيادة الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة وما

<sup>١</sup> -اويانة صالح- اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2009- مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2010-2011ص142-143  
<sup>٢</sup> -محمد مسعي- سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو-مجلة الباحث- عدد15 عام 2012ص152  
<sup>٣</sup> - محمد حسين كاظم الجبوري- تحديد حجم الانفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعانية- دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (1988-2009) اطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة- 2012ص124

يتبع ذلك من إنفاق هذا الدخل على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تؤثر في الاستثمار والاستهلاك

وتوفر النقد الأجنبي وما يترتب عنه من زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطه والاستهلاكية . وفي عقد التسعينات كان لحرب الخليج الثانية آثار سلبية كبيرة على نمو القطاعات الاقتصادية ليس في السعودية فحسب وإنما في اغلب دول منطقة الخليج العربي (١)، تراجع نمط النمو بعد ذلك حتى نهاية مدة التسعينات، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التقلبات الحادة التي تعرضت لها إيرادات النفط (٢)، إذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية (١٦٢٨٧٥,٦١٧) مليون دولار عام ١٩٩٩ مقابل (٩٩٨٣٧,١٠٤٩٧) مليون دولار عام ١٩٩٠ تميز الناتج بالزيادة، أما الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الثابتة لعام ١٩٩٩ أيضاً تميز بالزيادة كذلك إذ بلغ ١٦٠٩٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ بعد ان كان ١٢٨٣٢٧,٤٧٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٠، أما معدل النمو الناتج بأسعار الثابتة تميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض بعد عام ١٩٩٠ إذ وصل عام ١٩٩٩ ٥,٣١% بعد ان كان ٢,٩٨% عام ١٩٩٠ ان كان نتيجة لتقلب اسعار النفط الخام إذ وصل عام ١٩٩٩ إلى ١٦,٥ دولار .

فتشير بيانات الجدول (٣) إلى تراجع الناتج المحلي الاجمالي بأسعار الجارية في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠١ بمعدل -٢,٦٥% مقارنة مع العام السابق ، إذ بلغ ١٨٣,٠١٢ مليون دولار ، بعد أن كان ١٨٨,٤٤١ مليون دولار ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض في عائدات الصادرات النفطية بسبب انخفاض في اسعار سلة خامات اوبك من ٢٥,٧ دولار للبرميل الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ٢١,١ دولار للبرميل عام ٢٠٠١ ، لم تكن نمو القطاعات الاخرى في عام ٢٠٠١ بالقدر الذي يعوض تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية انخفضت من ٧٠٠٦٦ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤٣٩٠ مليون دولار عام ٢٠٠١ ، أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى ٣٥,٢ % عام ٢٠٠١ بعد ان كانت ٣٧,٢ % عام ٢٠٠٠ ، أما ناتج الصناعة التحويلية ازداد من ١٨٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٢٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ أما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي وصلت إلى ١٠,٢ % عام ٢٠٠١ بعد ان كانت ٩,٦ %.

فضلا عن تراجع الاداء الاقتصادي في الربع الاخير من عام ٢٠٠١ بعد احداث ١١ ايلول وانعكاسها السلبي على معدل نمو الاقتصاد العالمي ، وما صاحب ذلك من اضطراب الاسواق المالية وتقليص حجم التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الاقطار النامية ومنها اقطار العربية (٣) أما في عام ٢٠٠٢ فقد ارتفع نسبة النمو إلى ٢,٧٠% مقارنة مع العام السابق ، إذ بلغ ١٨٨٥٥١ مليون دولار ، وفي عام ٢٠٠٣ شهد تحسنا ملحوظا ، إذ بلغ ٢١٤,٥٧٢ مليون دولار اي بمعدل نمو سنوي ١٣,٨٠% مقارنة مع العام السابق ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع اسعار النفط العالمية وزيادة كميات انتاجه وتصديره ، ومن ثم إلى زيادة قيمة العوائد النفطية لدولة

١ - حامد عباس محمد المرزوك - اتجاهات الأنفاق العام في الدولة العربية الريعية (المملكة العربية السعودية إنموذجاً) - أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة - 2008 ص 164-165

٢ - محمد الجاسر اثر الدورات الاقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة "جمعية الاقتصاديين السعوديين (على الموقع الالكتروني faculty.ksu.edu.sa/.../Presentation%20of%20Dr.%20Aljaser.pdf

٣ - صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ص 11



السعودية (١) ومنذ عام ٢٠٠٤ وحتى عام ٢٠٠٨ استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع، فقد بلغ عام ٢٠٠٨ ٤٧٦،٣٠٤ مليون دولار بالمقابل ٢٥٠،٣٣٨ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وكان هذا الارتفاع في الناتج يرجع إلى ارتفاع اسعار النفط الخام من 31.1 دولار عام ٢٠٠٤ إلى ٧٥،٠ دولار عام ٢٠٠٨ كما ارتفع معدل النمو السنوي للناتج (١٦،٨٠% و٢٦،٠٦%) على التوالي لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ وبلغ معدل النمو ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ١٣،٠١% - ٧،٩٠% على التوالي وكان سبب انخفاض معدل النمو هو ارتفاع تكلفة استيراد السلع الغذائية ومستلزمات الانتاج (٢)، فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٨ بلغ ٢٣،٧٥% مقارنة بعام السابق ويعود سبب هذا النمو إلى ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقه فقد بلغ ٧٥،٠ دولار، وعلى الرغم من انفجار الازمة في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨ وتراجع عوائد الصادرات النفطية سبب انخفاض اسعار النفط العالمية للربع الاخير من عام ٢٠٠٨، فضلا عن تراجع الطلب على الصادرات النفطية وكذلك انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر بفعل الازمة المالية وبالرغم من تراجع الناتج المحلي في الربع الاخير من عام ٢٠٠٨، الا ان الفوائض المالية المتراكمة غطت هذا العجز في الناتج المحلي الاجمالي (٣)، اما في عام ٢٠٠٩ فقد انخفض معدل النمو إلى ١٩،٦% اذ بلغ ٣٧٦،٦٩٣ مليون دولار. ويعود هذا التراجع إلى تأثير الاقتصاد السعودي بالازمة المالية مما أدى إلى انخفاض اسعار النفط وانخفاض الطلب عليه، مما أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية ومن ثم إلى انخفاض الإيرادات (٤)، عاد الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع في عام ٢٠١٠ ليبلغ ٤٥٠،٧٩٢ مليون دولار ومعدل نمو ٢٧،٩٠% مقارنة بالعام السابق، ويرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الاجمالي إلى ارتفاع اسعار النفط الذي أدى إلى انتعاش الاقتصاد السعودي وتحقيق فائض كبير في الموازنة المملكة العربية السعودية (٥) وقد بلغ نمو القطاع النفطي ٢،١% في عام ٢٠١٠ مقارنة بانكماش نسبة ٧،٦% عام ٢٠٠٩، بينما بلغ نمو القطاع الغير نفطي ٤،٤% عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ الذي بلغ ٣،٥% (٦) اما الناتج المحلي الاجمالي باسعار الثابتة في المدة ٢٠١٠-٢٠٠٢ تميز كذلك بالارتفاع إذ بلغ ٤٠٨٨٤٤،٦٣٥٢ مليون دولار عام ٢٠١٠ وكان معدل النمو ١٢،٥٩% بعد ان كان ١٩٠٥٣٦،٩٠٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ وكذلك معدل النمو كان في عام ٢٠٠٢ حوالي ١٨،٣٧%، في المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٨) تميز ناتج الصناعة الاستخراجية بالزيادة إذ وصل إلى ٢٧٣٣٧٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ بعد ان كانت ٦٣١٥٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢، كذلك نسبتها من الناتج ارتفعت لتصل إلى ٥٧،٤% عام ٢٠٠٨ بعد ان كانت ٣٣،٥% عام ٢٠٠٢، اما ناتج الصناعة التحويلية تميزت بالتذبذب إذ وصلت عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩٤٣٣ مليون دولار كذلك نسبتها إلى ناتج بلغت ٨،٣%. لكن في الازمة المالية العالمية انخفض ناتج الصناعة الاستخراجية إلى ١٦١٣٥٢ مليون دولار عام ٢٠٠٩ وكذلك انخفض ناتج الصناعة التحويلية لتصل إلى ٣٩١١٣ مليون دولار. لكن عاود ناتج

<sup>١</sup> صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004 ص 1

<sup>٢</sup> مصطفى فاضل حمد ضاحي الفراجي مصدر سبق ذكره ص 73

<sup>٣</sup> نفس المصدر ص 73-74

<sup>٤</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي - الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام 2010 ص 18

<sup>٥</sup> -الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوربية تقرير الاقتصادي السنوي - اعداد مركز البحوث والدراسات السعودي

لمؤسسة النقد السعودي - لعام 2011 ص 60-62

<sup>٦</sup> مؤسسة النقد العربي السعودي الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام 2011 ص 20

الصناعة التحويلية والاستخراجية بالزيادة في عام ٢٠١٠ لتصل نسبة ناتج الصناعة الاستخراجية إلى ناتج المحلي الاجمالي ٤٧,٥% ونسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى ناتج المحلي الاجمالي ١٠,١%، كما نلاحظه من الجدول سيطرة ناتج الصناعة الاستخراجية في سيطرتها على النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي في مدة الدراسة فقد بلغ متوسط نسبة ناتج الصناعة الاستخراجية إلى الناتج المحلي الاجمالي (٣٧,٢٢) اما متوسط نسبة ناتج الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الاجمالي (٩,٢٣). وهذا يوضح تميز الاقتصاد السعودي بانه اقتصاد ريعي .

٢. اثر تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاسها على التضخم في الاقتصاد السعودي :تعدُّ المملكة السعودية ذات اقتصاد مفتوح إذ لا توجد فيه ضغوط تذكر على حركة السلع والاموال، فضلاً عن ان القاعدة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد محدودة ومع تنامي الطلب على السلع المستوردة يجعل من المملكة عرضة للتضخم المستورد. الاقتصاد السعودي يعتمد في نموه إلى حد كبير على نمو القطاع النفطي هذا فضلاً عن ذلك ايرادات النفطية مازال تشكل نسبة كبيرة من اجمالي الإيرادات الحكومية على الرغم من النمو الملحوظ للإيرادات الحكومية هذا بدوره يؤدي إلى التقليل من فاعلية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي والتضخم، ويعدّ الانفاق الحكومي في الوقت الحاضر الأداة الرئيسية والفعالة المتوافرة لدى صانعي السياسة المالية، ويجدر الإشارة إلى ان نمو الإنفاق الحكومي يعتبر احد أهم مصادر نمو السيولة المحلية في المملكة العربية السعودية.<sup>(١)</sup> وتتمتع المملكة العربية السعودية بعلاقة فريدة بين الموازنة الحكومية والسياسة النقدية مرده إلى عدم وجود أسواق مالية متطورة مقارنة بأسواق المال العالمية. فليس من الصعوبة ملاحظة العلاقة الوثيقة بين الموازنة الحكومية وعرض النقود، فالعجز في الموازنة يتم تمويله عن طريق الاقتراض من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، مما يؤدي إلى زيادة حجم النقود في حين يؤدي فائض الموازنة إلى تأثير معاكس. السبب لهذه العلاقة الوثيقة هو (Money Stock) أنه في ظل غياب سوق مالي متطور، فإن المصدر الوحيد لتمويل عجز الموازنة، أو إيداع فائض الإيرادات، سيكون عبر مؤسسة النقد، مما سيؤثر في السياسة النقدية. من جانب آخر، وكنتيجة لهيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد المحلي، فإن أداء الاقتصاد يعتمد بصورة كبيرة على التطورات التي تحدث في أسواق النفط العالمية. فتحسن الأسعار وزيادة الطلب العالمي على النفط، ينعكس بصورة إيجابية واضحة على قيمة الصادرات وعلى حجم الإيرادات الحكومية، ولكنه قد يجلب معه أيضاً ضغوطاً تضخمية. فالارتفاع الكبير في التدفقات المالية من عائدات النفط حيث وفرّ الفرصة للمملكة لتحقيق معدلات نمو عالية في السنوات القليلة الماضية، غير أنه في الوقت نفسه أسهم في ارتفاع التضخم<sup>(٢)</sup>. فضلاً عن ذلك رجعت الضغوط التضخمية في الظهور في بداية التسعينات إذ بلغ معدل التضخم ٤,٩% عام ١٩٩١ ويعزى السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار إلى الزيادة الملحوظة في الانفاق الحكومي في أزمة الخليج الثانية وبعدها ثم انحسرت بعد ذلك الضغوط التضخمية بشكل ملحوظ ولمدة طويلة في عقد التسعينات ما عدا

<sup>١</sup> بندر بن سالم الزهراني -الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة 1970-2000 -رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الادارية جامعة ملك سعود قسم اقتصاد -2004. -السعودية -

<sup>٢</sup> - محمد بن عبد الله الجراح مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة بـ دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد - 27 العدد الأول 2011 -ص139



عام ١٩٩٥ وصل معدل التضخم إلى ٤,٩% (بسبب زيادة الانفاق الحكومي). وتهدف السياسة النقدية في المقام الأول إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتوفير السيولة اللازمة بما يلائم تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية وتهيأة المناخ الاستثماري الملائم، وقد نجحت الخطط الخمسية المتعاقبة في الإبقاء على معدلات التضخم عند أدنى مستويات حتى بالتوازي مع الدول الصناعية المتقدمة، وذلك بتعزيز سياسات مكافحة التضخم والتحكم في عرض النقد للاستمرار في المحافظة على الاستقرار النقدي<sup>(١)</sup>، لم تشهد مستويات الأسعار تحركاً يذكر لأكثر من عقد، إذ بلغ معدل التضخم ٢,٢% عام ٢٠٠٦ وبدأ بعد ذلك بالارتفاع إذ وصل عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢% وعام ٢٠٠٨ ليصل ٩,٨٦%، وكان سبب الارتفاع هو أن الطلب الكلي في الاقتصاد السعودي بكل مكوناته نمو متسارع. وأن هذا النمو في الطلب لم يواكبه نمو كاف في العرض الكلي للاقتصاد السعودي،<sup>(٢)</sup>.

٣. أثر تقلبات أسعار النفط في معدلات البطالة والعمالة في الاقتصاد السعودية: كانت سوق العمل في المدة (١٩٧٤-١٩٨٤) تتسم بالتناسق والهيكلية السليمة، إذ كان المواطنون يغلب عليهم البساطة والفقر والقدرة على تحمل المصاعب وكان عدد المتعلمين منهم قليلاً جداً وكانت تطلعاتهم الحياتية بسيطة ومتواضعة، وآمالهم ونمط استهلاكهم بسيط، وكان مستوى الانفاق الحكومي هائل بالنسبة لمعايير ذلك الوقت مما أدى إلى ارتفاع الأسعار والأجور بنسب غير مسبوقه وصلت إلى أكثر من ٣٠% سنوياً، ولكن ذلك لم يكن محسوساً في حينها لأن متوسط ارتفاع الدخل كان أكبر من ذلك بكثير وكان هناك حالة تشغيل كاملة بسبب أن سوق العمل كان ينمو بمعدلات مذهلة أدى إلى استقبال آلاف من العمال الأجانب وبأجور عالية، فكانت هناك مطارات وموانئ تنشأ، وطرق ومدارس ومستشفيات وجامعات ومنازل... إلى آخره. ولكن كانت نوعية العمالة الوافدة هي عمالة فنية وعماله متخصصة من دول متقدمة مثل أمريكا وأوروبا وكوريا، وكانت الشركات الكبرى تستغل عمالها الماهرة معها وتسكنهم وتتولى أمورهم وتأخذهم معها عند انتهاء مشاريعها الكبرى، وعندما كانت تستعمل العمالة المحلية، كانت تتولى تدريبهم وتأهلهم تأهيلاً جيداً، كما فعلت شركة أرامكو عندما قدمت للسعودية. ولكن سوق العمل بعد نهاية المدة بدأت تأخذ مجرى آخر وبدأت تظهر التشوهات الهيكلية في سوق العمل، ولاسيما عندما أفلست كثير من شركات المقاولات المحلية وسرحت عمالها، وعندما اقتصررت المقاولات على أعمال الصيانة والتشغيل، وتقلصت ميزانية الحكومة وصارت تركز على (أرخص الأسعار) وفتحت أبواب الاستقدام للأفراد الذين اكتشفوا فيه باب للرزق مع تقلص مصادر الدخل الأخرى ومن جهة أخرى ظهرت أنماط جديدة في استهلاك التفاخر بسبب الدخل العالي في المدة، التي تم التعود عليها، وأصبح سوق العمل يركز على العمالة الرخيصة غير الماهرة وغير المدربة وتحول مفهوم العمل بالتدريج إلى هذه الأعمال المتواضعة وظهر احتقار للعمل اليدوي والعمل المهني. في الوقت نفسه الذي زاد فيه عدد المتعلمين، من الشهادة المتوسطة إلى الشهادة الثانوية، إلى أن أصبحت الشهادة الجامعية هي أمْلُ كل من دخل في النظام التعليمي العام، وأصبحت الشهادة الجامعية تمثل مستوى اجتماعي ذا قيمة اجتماعية في حد ذاته لما كان يتمتع به الجامعي من مزايا تختلف عن باقي المجتمع،

<sup>١</sup> بندر بن سالم الزهراني - مصدر سبق ذكره ص 46

<sup>٢</sup> تقرير مقدم إلى غرفة التجارة في جدة ص 4.9

حتى أصبحت الشهادة الجامعية في حد ذاتها تتمتع بقيمة إجتماعية أكثر مما تستحق<sup>(١)</sup>، لذا اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بتطبيق برنامج (السعودة) في الوظائف والمهن، وتوفير القوى البشرية المؤهلة لسوق العمل . لذا جاءت المادة (٤٨) من نظام العمل والعمال، توضح أن العمل حق للمواطن السعودي، ولا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها ، كما أكدت إحدى فقرات المادة (٤٩) على أن يكون العامل الوافد من ذوي الكفاءات والمؤهلات التي تحتاج إليها البلاد، ولا يوجد من يحملها من المواطنين أو كان العدد الموجود من أبناء الوطن غير كافٍ، ولقد أدركت الحكومة أن هناك العديد من العوامل التي تعترض تحقيق السعودة، منها العجز الكمي والنوعي في توفير القوى البشرية العاملة لسوق العمل، مما أدى إلى اللجوء لاستقدام العمالة الأجنبية للقيام بأعمال البنى التحتية في بداية خطط التنمية، واستمر ذلك في كافة المجالات تقريباً، ونتيجة لزيادة أعداد السكان ممن هم في سن العمل وتطور مخرجات التعليم، زاد الطلب على العمل في القطاعين الحكومي والخاص، وأدى ذلك إلى أن تقوم الدولة بسياسة السعودة، في محاولة لحل تلك المشكلات التي تحد من السعودة. ولتحقيق هذه السياسة لمواجهة مشكلات السعودة، قامت الدولة بإنشاء عدد من الجهات والتنظيمات التي أخذت على عاتقها مواجهة هذه المشكلات، وإيجاد الحلول المناسبة لها، سواء كانت هذه الجهات تعمل تحت ظل الحكومة، أو كانت تعمل في ظل القطاع الخاص بإشراف من الدولة، ومن هذه الجهات مجلس القوى العاملة، ووزارة العمل، وكذلك الغرف التجارية الصناعية، ومجالس الغرف التجارية الصناعية، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، فضلاً عن الجهود المبذولة من شركة سابك والتنظيم الوطني للتدريب المشترك، وغيرها من الجهات الحكومية والأهلية التي لها جهود بارزة في مواجهة كل ما يعيق السعودة. (أ) ففي المدة التسعينات تميزت القوى العاملة بالتزايد بمعدلات متواضعة وظلت حدود ٥ مليون عامل فقد كان معدل الزيادة في (١٩٩٠-١٩٩٩) ١٢,٩% إذ بلغت 5643078 عامل عام ١٩٩٩ مقارنة بعام ١٩٩٠ فكان اعداد العاملين 5001566 عامل. كذلك بلغت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان تتراوح ما بين (٢٨,٢%) عام ١٩٩٩ كحد اثنى و ٣٢,٩% عام ١٩٩٠ كحد اعلى. كما نلاحظ من الجدول (٣)، ان معدلات البطالة في المدة (١٩٩٩-٢٠٠٦) تميزت بالزيادة من ٤,٣٥% عام ١٩٩٩ إلى ٦,٣٠% عام ٢٠٠٦ (لكن احصاءات القوى العاملة تشمل في احصاءاتها البطالة المتعلمة) ،على الرغم من زيادة اعداد العاملين في الاقتصاد السعودي إلى 8459577 عامل عام ٢٠٠٦ بعد ان كان 5643078 عامل عام ١٩٩٩ وكان سبب زيادة في عدد العاملين إلى ارتفاع اسعار النفط من ١٦,٥ دولار عام ١٩٩٩ إلى ٥٠,٦% عام ٢٠٠٦ أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات النفطية مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي فضلاً عن زيادة حجم الاستثمارات مما يخلق فرص عمل أكثر ،ويقابل ذلك زيادة في عدد السكان الذي بلغ عام ٢٠٠٦ حوالي 24121890 مليون نسمة ،وقد كانت نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان حوالي ٢٨,٢% عام ١٩٩٩ إلى ٣٥,٠٧% عام ٢٠٠٦ .على الرغم من معدلات البطالة في السعودية ضمن حدود الطبيعية لكن اذا تركت المشكلة من غير سياسة استراتيجية اقتصادية سوف تتفاقم هذه المشكلة .

<sup>١</sup> - على الموقع الإلكتروني <http://jamalbanoon.blogspot.com>

<sup>٢</sup> - ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي والخاص لمواجهة معوقات السعودة دراسة تحليلية رسالة ماجستير مقدمه إلى قسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في السعودية - 1426 -



السنة	اسعار النفط الخام الحقيقية لعام اساس ١٩٩٥	القوى العاملة في الاقتصاد	معدل البطالة	GDP بأسعار الجارية	GDP بأسعار الثابتة الثابتة	معدل النمو GDP بأسعار الثابتة *	معدلات التضخم
١٩٩٠	25.6	5001566	—	١١٦٧٧٨١١١	٩٩٨٣٧,١٠٤٩٧	٢,٩٨	٢,١
١٩٩١	20.4	5182817	—	١٣١,٣٣٥٩١٥	١٠٦٨٨٧,٨٩٢٤	٧,٠٦	٤,٩
١٩٩٢	19.6	5388196	—	١٣٦,٣٠٤١٣٩	١٢٨٣٢٧,٤٧٢٥	٢٠,٠٥	-٠,١
١٩٩٣	17.0	5530850	—	١٣٢,١٥١٤٠٥	١٣٧٩٥٦,٩٣٢٨	٧,٥٠	١,١
١٩٩٤	15.8	5648016	—	١٣٤,٣٢٧١٠٤	١٤٣٧٨٠,٥٩٠٧	٤,٢٢	٠,٦
١٩٩٥	16.9	5712510	—	١٤٢,٤٥٧٦٨١	١٣٨٢٣٣,٢٦٣٦	-٣,٨٥	٤,٩
١٩٩٦	20.0	5649906	—	١٥٧,٧٤٣١٢٦	١٣٩٤٨٨,٠٥٨٢	٠,٩	١,٢
١٩٩٧	18.1	5587420	—	١٦٤,٩٩٣٨٥٨	١٤٠٩٠٧,٠٢٢٨	١,٠١	٠,١
١٩٩٨	11.7	5574032	—	١٤٥,٧٧٢٧٩٩	١٥٤٦٥٠	٩,٧٥	-٠,٤
١٩٩٩	16.5	5643078	٤,٣٥	١٦٠,٩٥٧٠٦٢	١٦٢٨٧٥,٦١٧	٥,٣١	-١,٣
٢٠٠٠	25.7	5965031	٤,٥٧	١٨٨,٤٤١٨٦٤	١٤٣٩٠١,٢٨٣٣	-١١,٦٤	-١,١
٢٠٠١	21.1	6265266	٤,٦٢	١٨٣,٠١٢٢٦٨	١٦٠٩٥٧	١١,٨٥	-١,١
٢٠٠٢	21.8	6669355	٥,٢٧	١٨٨,٥٥١١٩٦	١٩٠٥٣٦,٩٠٦	١٨,٣٧	٠,٢
٢٠٠٣	24.9	7161345	٥,٥٦	٢١٤,٥٧٢٨٠٠	١٨٧١٢٨,٨٣٤٤	-١,٧٨	٠,٦
٢٠٠٤	31.1	7653697	٥,٨٢	٢٥٠,٣٣٨٩٣٣	١٩٢٣٩٨,٩٧٩٦	٢,٨١	٠,٣
٢٠٠٥	42.9	8117678	٦,١٠	٣١٥,٥٨٠٠٤٨	٢١٧٦١٨,٦٦١٣	١٣,١٠	٠,٧
٢٠٠٦	50.6	8459577	٦,٣٠	٣٥٦,٦٣٠٤٤٠	٢٥٣١٢٢,٣٤٥٨	١٦,٣١	٢,٢
٢٠٠٧	56.0	8759186	٥,٦٠	٣٨٤,٨٩١١٤١	٣١٦٨٤٧,٣٨٩٦	٢٥,١٧	٤,٢
٢٠٠٨	75.0	8999065	٥,٠٠	٤٧٦,٣٠٤٤٠٥	٣٥٠,٣٢٤,١٦٥	١٠,٥٦	٩,٨٦
٢٠٠٩	48.0	9237806	٥,٤٠	٣٧٦,٦٩٣٣٣٣	٣٦٣١٠٤,٧١٧	٣,٦٤	٥,٠٦
٢٠١٠	60.4	9558815	٥,٥٠	٤٥٠,٧٩٢٠٠٠	٤٠٨٨٤٤,٦٣٥٢	١٢,٥٩	٥,٣

١. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007,117

٢. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010- 2011, p82

٣. موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a.bankaldwli.org/indicator>

٤. صندوق النقد العربي التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١١

٥. مؤسسة النقد العربي السعودي - الإدارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء - السعودية - التقرير السنوي لعام ٢٠١٠

ملاحظة ان اشارة (\*) تعني قد احتسب من قبل الباحثة.

المبحث الرابع: قياس تقلبات اسعار النفط الخام وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي في بلدان

عربية نفطية مختارة للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠)

- تحليل الاقتصاد الجزائري: الاعتماداً على بيانات الملحق يوضح بيانات الاقتصاد الجزائري من حيث الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات البطالة والنمو الاقتصادي واسعار النفط الحقيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٠). يمكن توضيح العلاقة التي تربط بين اسعار النفط الحقيقية كمتغير التابع ومعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والرقم القياسي لاسعار المستهلك كمتغيرات مستقلة. وباستعمال البرنامج الاحصائي (MINTAB-16) يتم الحصول على المعادلة التقديرية لأنموذج الانحدار :

$$PI=60+0.0232IN+0.229R-1.297UN$$

$$R^2 = 90.2\% \quad \bar{R}^2 = 88.4\% \quad D - W = 1.45 \quad DU = 1.40 \quad F = 51.97$$

$$T=(7.82, 2.53, 2.10, 8.92)$$

أظهرت اشارات المتغيرات المستقلة لهذا الأنموذج تطابقاً مع فروض النظرية الاقتصادية .

١. اختبار ( $T-Test$ ): واطهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت إذ كانت قيمة ( $T$ ) المحسوبة اكبر من ( $T$ ) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة).
  ٢. اختبار  $F$ : أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدره ككل. إذ عند مقارنة ( $F$ ) المحسوبة البالغة ١,٩٧ مع نظيرتها الجدولية البالغة (٢,٨٤) وبمستوى معنوية ٥%، وجد ان ( $F$ ) المحسوبة اكبر من ( $F$ ) الجدولية، ومما يتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدره) ونقبل فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدره).
  ٣. اختبار  $R^2$ : أظهر هذا الاختبار ان ٨٥,٨% بمعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٩٠,٢% من التغير الحاصل في المتغير التابع
  ٤. اختبار دورين-واتسن  $D-W$ : عن طريق اختبار  $D-W$  تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أي انعدام الارتباط الذاتي بين الاخطاء المشاهدات المختلفة في العينة. إذ يلاحظ بالنتائج ان قيمة ( $D-W$ ) المحسوبة كانت اكبر من  $DU$  التي تساوي ١,٤٥ .
- ❖ تحليل الاقتصاد العراقي: في هذا الأنموذج تكون اسعار النفط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (هي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام اساس ١٩٨٨ الرقم القياسي لاسعار المستهلك ومعدل البطالة وقد اظهرت النتائج لمعادلة الانحدار الآتية :

$$PI=22.3+0.0006IN+0.0366R-0.303UN$$

$$R^2 = 90.2\% \quad \bar{R}^2 = 88.4\% \quad F = 52.01 \quad D - W = 2.1$$

$$T=(4.54, 10.25, 1.05, 1.29)$$

١. اختبار ( $T-Test$ ): واطهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت إذ كانت قيمة ( $T$ ) المحسوبة اكبر من ( $T$ ) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة).
٢. اختبار  $F$ : أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدره ككل. إذ عند مقارنة ( $F$ ) المحسوبة البالغة ٥٢,٠١ مع نظيرتها الجدولية البالغة (٢,٨٤) وبمستوى معنوية ٥%، وجد ان ( $F$ ) المحسوبة اكبر من



(F) الجدولية، ومما يتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدر) وبقبول فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدر).

٣. اختبار  $R^2$ : أظهر هذا الاختبار أن ٩٠,٢% بمعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٩٠,٢% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

٤. اختبار دورين-واتسن  $D-W$ : عن طريق اختبار  $D-W$  تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، أي انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء المشاهدات المختلفة في العينة. إذ يلاحظ عن طريق النتائج أن قيمة ( $D-W$ ) المحسوبة كانت أكبر من  $DU$  التي تساوي ٢,١.

تحليل الاقتصاد السعودي: في هذا النموذج يكون أسعار النفط المتغير التابع والمتغيرات المستقلة (هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام أساس ١٩٩٩ ومعدل التضخم وقد تم استعمال أعداد العاملين بدلاً من معدل البطالة وذلك بسبب عدم توافر بيانات عن معدلات البطالة في مدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٠)، وقد أظهرت النتائج لمعادلة الانحدار الآتية:

$$PI = -31.8 + 2.16 IN + 0.299R + 0.0083EM$$

$$\bar{R}^2 = 92.0\% \quad F = 77.61 \quad D-W = 1.33 \quad R^2 = 93.2\%$$

$$T = (5.66, 4.56, 2.99, 9.47)$$

٥. اختبار ( $T$ -Test): وأظهر هذا الاختبار ثبوت معنوية الحد الثابت إذ كانت قيمة ( $T$ ) المحسوبة أكبر من ( $T$ ) الجدولية ومما سيتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية) وبقبول الفرضية البديلة التي تنص على (معنوية معلمة).

١. اختبار  $F$ : أظهر هذا الاختبار معنوية معادلة الانحدار المقدر ككل. إذ عند مقارنة ( $F$ ) المحسوبة البالغة ٧٧,٦١ مع نظيرتها الجدولية البالغة (٢,٨٤) وبمستوى معنوية ٥%، وجد أن ( $F$ ) المحسوبة أكبر من ( $F$ ) الجدولية، ومما يتم رفض فرضية العدم التي تنص على (عدم معنوية معادلة الانحدار المقدر) وبقبول فرضية البديلة التي تنص على (معنوية معادلة الانحدار المقدر).

٢. اختبار  $R^2$ : أظهر هذا الاختبار أن (٩٣,٢%) بمعنى أن المتغير المستقل يفسر حوالي ٩٣,٢% من التغير الحاصل في المتغير التابع.

٣. اختبار دورين-واتسن  $D-W$ : عن طريق اختبار  $D-W$  تم التوصل إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أي انعدام الارتباط الذاتي بين أخطاء المشاهدات المختلفة في العينة. إذ يلاحظ عن طريق النتائج أن قيمة ( $D-W$ ) المحسوبة كانت ١,٣٣ وهي تقع في منطقة القرار غير حاسم أي قد تكون مشكلة ارتباط أو لا تكون.

#### الاستنتاجات:

١. من أهم التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد الدول العربية النفطية هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالأسواق العالمية، أي إن الاقتصاد هو اقتصاد منفتح على الخارج، وهذا الارتباط يؤدي إلى تذبذب الإيرادات الحكومية بسبب تذبذب العوائد النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات الإنتاج والأسعار في السوق الخارجية مما يؤثر في مستوى الانفاق العام ومستوى الاستثمار في البلاد، ففي حالة انخفاض أسعار النفط أو مستوى إنتاجه لأسباب مختلفة، سوف تسعى الدولة إلى تقليص انفاقها العام بسبب انخفاض إيراداتها..

٢. ان الدرجة العالية من اعتمادية الدول المنتجة للنفط على انتاج النفط وتصديره ولاسيما الدول العربية في تمويل انفاقها واقتصادها ، فإن أي تقلب في سعر النفط يمكن ان يتسبب بعدم استقرار اقتصاداتها مما يتركها عرضة لمشاكل موازنة متفاقمة وتأثيراتها عالية الضرر وواسعة النطاق .
٣. نستنتج ان تقلبات اسعار النفط تؤثر في الايرادات النفطية ومن ثم إلى الناتج المحلي الاجمالي مما يؤثر على حجم الاستثمارات والذي يؤثر على توفر فرص عمل للمواطنين
- التوصيات:**

١. يجب موائمة بين التخصصات الموجود في الجامعات والخريجين وربطها بسوق العمل بحيث يتم تنسيق بين مخرجات التعليم وبين حاجة السوق او الاقتصاد من قوة العمل .
٢. يجب ان تستخدم الايرادات النفطية بتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية لأن لا يمكن ان يستغنى عن قطاع النفط في المدى القصير . فيجب اولا تنوع الاقتصاد وتشجيع على الاستثمار .
٣. العمل على تنوع الاقتصاد وزيادة الاهتمام بالقطاعات الزراعي والصناعي . وذلك لتخفيف الصدمات والمشكلات التي يتعرض لها الاقتصاد ، وتقليل حجم البطالة وتشجيع النمو وزيادة نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي.

#### المصادر:

اولا: كتب :

١. حسام علي داود - مبادئ الاقتصاد الكلي - دار المسيرة - عمان - الاردن - الطبعة الثانية ٢٠١١
٢. مايكل ابدجمان - ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور - الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة - دار المريخ - الرياض السعودية - ١٩٩٩
٣. متوكل بن عباس محمد مهلهل - مبادئ الاقتصاد - مدخل عام - دار المريخ - المملكة العربية السعودية - ٢٠٠٩
٤. محمد أزرع سعيد السماك و زكريا عبد الحميد باشا - دراسات في اقتصاد النفط والسياسة النفطية جامعة الموصل - الطبعة الأولى ١٩٨٠
٥. محمد العربي ساكر - محاضرات في الاقتصاد الكلي - دار الفجر - الطبعة الاولى - ٢٠٠٦ - القاهرة
٦. نزار سعد الدين و ابراهيم سليمان قطف - الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات - دار الحامد - عمان الاردن الطبعة الاولى - ٢٠٠٦

#### ثانيا: رسائل وإطاريح:

٧. - اويانة صالح - اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ - مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠١٠-٢٠١١
٨. - اسلام محمد محمود عبد العاطي - الاصلاح الاقتصادي التجربة المصرية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار - ٢٠٠٩
٩. أسماء منسي ياسين النعيمي - منظمة الأقطار المصدرة للبتروول OPEC في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع إشارة للعراق - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد ٢٠٠٧
١٠. - بطاهر علي - اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية - اطروحة مقدمة إلى جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - ٢٠٠٥-٢٠٠٦
١١. - بندر بن سالم الزهراني - الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠ - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الادارية جامعة ملك سعود قسم اقتصاد - ٢٠٠٤ - السعودية.



١٢. بوجدخ كريم - أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١-٢٠٠٩ مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠٠٩-٢٠١٠
١٣. ثامر بن سعيد عبد الله الغامدي الجهود المبذولة من القطاعين الحكومي والخاص لمواجهة معوقات السعودية دراسة تحليلية رسالة ماجستير مقدمه إلى قسم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة محمد بن سعود الإسلامية في السعودية - ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ
١٤. حامد عباس محمد المرزوك - اتجاهات الأنفاق العام في الدولة العربية الريعانية ((المملكة العربية السعودية إنموذجاً)) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة - ٢٠٠٨
١٥. - حيدر مجيد عبود الفتلاوي- دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٦) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة-٢٠٠٩
- a. خليل عبد الكريم محسن الحديثي - تطور حجم الاتفاق العام وأثره على التضخم للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩-رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار - ٢٠١١
١٦. - دراوسي مسعود - السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٤ - أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر ٢٠٠٥
١٧. رحيم حسوني زيارة سلطان دور العوائد في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٨ - أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ٢٠١٠
١٨. ضيف احمد - سياسة الاتفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٤-مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاجتماعية والانسانية جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف الجزائرية ٢٠٠٤-٢٠٠٥-ص ١٤٣
١٩. عباس فاضل رسن التميمي - اثر تقلبات أسعار النفط الخام على أسواق الأسهم - رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة - كربلاء - ٢٠١١
٢٠. عبدالله خضر عبطان السبعوي - دور السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدان نامية مختارة للمدة ١٩٨٥-٢٠١٠ أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - ٢٠١٢
٢١. عدنان محمد حسن الشدود - فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات ( ١٩٩١ - ٢٠٠٦ ) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة - ٢٠٠٩
٢٢. - عقيل شاكر عبد المهدي الشرع - تحليل مؤشرات الإصلاحات المالية والمصرفية في السوق المالية والجهاز المصرفي (مصر والعراق) دراسة حالة للمدة ١٩٨٥-٢٠٠٧- أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة - ٢٠٠٨
- مصطفى بن ساحة - اثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة بغرداية الجزائرية - لعام ٢٠١٠-٢٠١١
٢٣. محمد حسين كاظم الجبوري - تحديد حجم الاتفاق العام الامثل في الاقتصادات الريعانية - دراسة في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٨-٢٠٠٩) أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة - ٢٠١٢
٢٤. محمد سامي عبد الله - الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٢) رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل - - ٢٠٠٥
٢٥. وسام حسين علي حسين الدليمي - أثر تغيرات أسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للأقطار العربية الأعضاء في منظمة (أوبك) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٧-رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الانبار - ٢٠٠٧.

ثالثاً: بحوث ودوريات:

٢٦. شيببي عبد الرحيم و اخرون - الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية-الجزائر بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ملتقى دولي بعنوان: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١

٢٧. -أزاد احمد سعدون الدوسكي وآخرون -أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣- منتصف ٢٠١٠ تحليل وقياس مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية -المجلد ٧-العدد ٢٣-٢٠١١
٢٨. اسماء خضير ياس وهيثم عبد القادر الجنابي- واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها -مجلة كلية التراث الجامعة -العدد الثامن
٢٩. -الاقتصاد العالمي رهن الديون الامريكية والاوربية -تقرير الاقتصادي السنوي -اعداد مركز البحوث والدراسات السعودي لمؤسسة النقد السعودي - لعام ٢٠١١
٣٠. بحث مقدم إلى وزارة المالية العراقية -الدائرة الاقتصادية -البعد الاجتماعي للسياسة المالية في العراق
٣١. ثريا عبد الرحيم الخرجي،تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وإثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ٤٨، كانون الأول ٢٠٠٧
٣٢. -دادن عبد الغني و-بن طجين محمد عبد الرحمان -دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٨-مجلة الباحث عدد ١٠-٢٠١٢
٣٣. -سنوسي علي -دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر ( - الأسباب - الحلول من خلال التطرق إلى تجارب دولية) بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ملتقى دولي بعنوان:ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠١١
٣٤. -شبيبي عبد الرحيم -شكوري محمد -سوق العمل بالجزائر وأثر السياسات الاقتصادية التجميعية على معدلات البطالة -مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية .
٣٥. -صالح مفتاح -اهداف السياسة النقدية في الجزائر (١٩٩٠-٢٠٠٠)مجلة العلوم الانسانية في الجزائر -٢٠٠٤
٣٦. -عبد الرؤوف عبادة وعبد الغفار غطاس -أثر تدنجات سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية من ١٩٧٠-٢٠٠٨-مجلة الباحث -٢٠٠٩
٣٧. عبد الكريم جابر شنجار العيساوي (( البطالة في الجزائر في ظل السياسات الاقتصادية التقليدية الدروس والحلول )) بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - ملتقى دولي بعنوان:ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠١١
٣٨. عبادة سعيد حسين -البطالة في الاقتصاد العراقي :اسبابها وسبل معالجتها -مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية -المجلد ٤-العدد ٨ -السنة ٢٠١٢
٣٩. قاسم حيزية و-البز كلثوم- محاربة البطالة وتحقيق التنمية المستدامة: لماذا وكيف ؟ بالاشتراك مع مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-ملتقى دولي بعنوان:ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠١١
٤٠. لعرف فائزة و.سعودي نجوى دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١١ بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-ملتقى دولي بعنوان:ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و١٦ نوفمبر ٢٠١١
٤١. محمد بن عبد الله الجراح مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة) (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد ٢٧ - العدد الأول- ٢٠١١
٤٢. محمد علي إبراهيم العامري و ميثم ربيع هادي -أثر التبدل في نظم فعاليات التسعير على تنامي مخاطرة أسعار النفط الخام -مجلة العراقية للعلوم الإدارية جامعة كربلاء المجلد ٥ العدد ١٧ أيلول ٢٠٠٧
٤٣. -محمد كريم قروف محمد الطاهر سعودي -السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي -دراسة تحليلية للفترة ١٩٩٩-٢٠١١-مجلة الادارة والاقتصاد جامعة تكريت -مجلد ١٩-العدد ١٢ كانون الاول ٢٠١٢
٤٤. -محمد مسعي -سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو-مجلة الباحث -عدد ١٥ عام ٢٠١٢
٤٥. محمد يعقوبي - عنتر بوتيارة -تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٠) بالاشتراك مع مركز الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر تنظم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية



- وعلوم التسيير-ملتقى دولي بعنوان:ستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي ١٥ و ١٦ نوفمبر ٢٠١١
٤٦. وسام حسين علي وإسلام محمد محمود ، سعر الصرف واثره على التضخم في العراق للمدة من ٢٠٠٥-٢٠٠٩،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٧، عدد خاص ببحوث المؤتمر العلمي الثاني لكلية الادارة والاقتصاد، للمدة ١٠-٢٠١١/٥/١١.

#### رابعاً: تقارير

٤٧. البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث - النشرة السنوية ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٣
٤٨. تقرير الاستراتيجية العراقي لعام ٢٠٠٨-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
٤٩. صندوق النقد العربي -النشرة الاحصائية -ابو ظبي -حسابات القومية في الدول العربية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ عام ٢٠٠١
٥٠. صندوق النقد العربي النشرة الاحصائية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العدد ٢١ العام ٢٠٠١
٥١. -صندوق النقد العربي -تقرير اقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١١
٥٢. -صندوق النقد العربي -تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢
٥٣. -صندوق النقد العربي تقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤
٥٤. مؤسسة النقد العربي السعودي -الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١٠
٥٥. مؤسسة النقد العربي السعودي الادارة العامة للابحاث الاقتصادية والاحصاء السعودية التقرير السنوي لعام ٢٠١١
٥٦. موقع الرسمي للبنك الدولي <http://date.a.bankaldwli.org/indicator>
٥٧. وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
٥٨. -وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات - تقرير البنك المركزي العراقي عام ٢٠٠٩
٥٩. -وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية لعام ٢٠١٠-٢٠١١
٦٠. -وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة في العراق لعامي 2004-2006-٢٠٠٧
٦١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات تقرير البنك المركزي العراقي -لسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٤-٢٠٠٥-٢٠٠٧-٢٠١٠

#### خامساً: مواقع الكترونية

٦٢. على الموقع الالكتروني <http://jamalbanoon.blogspot.com>
٦٣. محمد الجاسر اثر الدورات الاقتصادية على السياستين المالية والنقدية في المملكة "جمعية الاقتصاديين السعوديين)على الموقع الالكتروني [/.../Presentation%20of%20Dr.%20Aljaser.pdf](http://faculty.ksu.edu.sa/.../Presentation%20of%20Dr.%20Aljaser.pdf)
- سادساً: مصادر انكليزي
٦٤. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2007.
٦٥. OPEC, Annual Statistical bulletin, 2010- 2011
٦٦. Arthur O.sullivan- Survey of Economics -Principles, Applications, and Tools -,other- 2005- u.s- p312
٦٧. Karl E. case -Ray Fair Pearson Education -INC ,Upper, saddle River-England -2012- p143
٦٨. William Boyes -Michael mellvink -principles of macroeconomic -2001-McGRAW HILL COMPANIES INC.P140